




كثرة الاستعمال علة لغوية

تأليف الدكتور

حسن عبد العزيز حسن أبو العينين

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات بالمنصورة — قسم اللغويات



إطالة علي موضوع البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي النبي العربي

الأمين .

وبعد

فإن العربي حينما يستعمل الشاذ في الكلام يكون ثقيلاً في أول الأمر ، فإذا ما تردد علي لسانه كثيراً يصبح هذا الشاذ خفيفاً عن نظائره التي لم تستعمل كثيراً ، وبهذا تكون كثرة الاستعمال علة لغوية "للتخفيف" .

كثرة الاستعمال علة لغوية

بقلم

د / حسن عبد العزيز حسن أبو العينين

الأستاذ المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالنعصرة - قسم اللغويات

تقديم

الله رب العالمين ، والصلاة والسلام على النبي العربي
الأمين ، الذي ختم الله به الرسالات ، وعلى آله
وصحبه لجمعين .



وبعد

فهذا البحث يظهر ويوضح أساليب ومفردات في اللغة، كثر دوراتها في اللسان العربي، وعلقت به ، فكلت في أول الأمر شاذة وثقيلة ، ولكن لما تنافلتها اللسان العربي بكثرة وحفظها الجنان فجملها وشذبتها، فأصبحت خفيفة بعد ثقل، سهلة بعد صعوبة ، وهذا مما يطلق عليه (كثرة الاستعمال) و(التغيير الشاذ لكثرتة ودوراته علي اللسان) لأجل التخفيف ، فكثرة الاستعمال علة لغوية جاءت لتخفيف الأساليب والألفاظ و المفردات فكلت نوقاً عربياً سما إلي آفاق واسعة في الفصاحة والبلاغة ، وما كل ذلك إلا ثمرة لترديد الألفاظ والمفردات علي اللسان العربي ، وفيه مقارنة عظيمة بين ما تردد علي اللسان وبين غيره مما لم يتردد ، فالأول جاء خفيفاً سهلاً إذا قورن بغيره مع احتفاظه بشذوذه .

ولقد توج هذا البحث بعبارات شيخ النحاة (سيبويه) وبذا يكون قد عظمت به الفائدة ، ونا به الجني الطيب لمرتاديه ، ولم يسر هذا

البحث في ترتيبه سيرة كتب النحو في ترتيبها ، ولكن أراد الله -
والله يفعل ما يريد - أن يوضع النظر إلى نظيره ، حتى يذكر به
فيطلب وهذا ما جاء في خطتي للبحث :

المقدمة : وفيها كثرة الاستعمال علة لغوية للتخفيف .

- ١- معنى كثرة الاستعمال والتغيير الذي يصحبه .
- ٢- أثر كثرة الدوران على اللسان في ألفاظ اللغة وأساليبها .
- ٣- التعبير في معاني الألفاظ وفي الأساليب .
- ٤- ما يتعلق بالجملة من تغيير كثرة الاستعمال .

المؤلف

الدكتور

حسن عبد العزيز حسن أبو العينين

تحريراً في ١ / ٧ / ٢٠٠٦ م

معني كثرة التردد : والتغيير الذي يصحبه

من المعروف أن الذي يجري علي اللسان يكون ثقيلًا، عرفه العرب وخبروه فغيروه بإخراجه عن حكم أمثاله التي لم تكثر عندهم، فلقد قدموا النظائر علي القياس في مثلها محتملين ثقلها، لأنها قليلة الاستعمال. فكثرة الاستعمال عند العرب تقدم علي القياس إذا تعارضا فإذا كان القياس يؤدي إلي شيء ما، ثم بلغك أو سمعت أن العرب قد نطقت فيه بشيء مخالف القياس فدع ما كنت عليه إلي ما هم عليه^(١).

ولقد جاء عن العرب أشياء كثيرة في لسانهم قد شذت عن القياس، وقصدوا فيها التخفيف وهذا مما يسمي عندهم "التخفيف غير القياسي" والتخفيف الشاذ" وهنا يقول شيخ النحاة سيبويه : "وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء ؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك "لا أفضي" و"هو يقضي" و"يغزو" و"يرمي"، إلا أنهم قالوا : "لا أدر في الوقوف ، لأنه كثر في كلامهم فهو شاذ"^(٢).

يقصد - سيبويه أن العرب لا تحذف من الأفعال شيئاً لأن الوصل لا ينطبق عليها فإذ وقف حذف في "لا أدر" لأنه كثير في كلامهم فهو شاذ .

ولقد فهم ذلك ابن يعيش فقال - عن حذف الهمزة من "خذ" و "كل" و "مر" ولنزم هذا الحذف لكثرة هذه الكلم ولذا جعله صاحب الكتاب - قصد بذلك الزمخشري - شاذاً^(٣) .

ومما يزيد ذلك توضيحاً للمقام ما جاء في كتاب "سيبويه" ويكفيك أن تنظر في عباراته وتقرأها جيدا حتى يريك ذلك كثيرا من

(١) أنظر الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ١٨٩ وكتاب

الخصائص لابن جني ج١ ص ٢٥١

(٢) الكتاب ج٤ ص ١٨٤ .

(٣) ابن يعيش ٩ / ١١٥ .

البيان الكافي والوافي بالمراد فقد جاء في الكتاب "العرب مما يغيرون الأكثر"^(١) وجاء قوله: "وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه"^(٢).

فلقد قصد سيبويه بكلمة "يغيرون" "مما" في كلامهم أن العرب تغير في كثير من الاستعمال من نقل أو هي مستعدة للتغيير .
قول سيبويه : "وغيروا هذا ، لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله"^(٣) .

يفهم من كلام سيبويه "مما هو مثله" أن هذا التغيير غير مقيس ، وكثيرا ما صرح سيبويه ، بأن التغيير لكثرة الاستعمال شاذ ، وغرضه أن يأتي الكلام سهلا علي اللسان .

وأنه لا يطرد ولا ينقاس في النظائر والأمثال التي لم تكثر ، فنراه يقول : "في بعض عناوين الكتاب هذا باب ما كان شاذا مما خففوه علي ألسنتهم وليس بمطرد"^(٤) .

ثم يذكر بعد ذلك تحت هذا العنوان كما كبيرا غيرته العرب ، لأنه كثير الاستعمال ، فيقول - عن حذف النون في "يكن" وتسكين لام "لم أبلى" - وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثر في كلامهم ، وهذا من الشواذ ، وليس مما يقاس عليه ويطرد"^(٥) .

يعني أن نظائر حذف النون في (يكن) وتسكين لام في (لم أبلى) لا يتغير ولا يحدث فيه حذف ، وإنما تغير هنا ، لأنه كثر تردده علي لسانهم فحذف ومع هذا فهو شاذ غير مطرد .

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٩٦ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤١٤ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٩٦ .

(٤) الكتاب ج ٤ ص ٤٨١ .

(٥) الكتاب ج ٤ ص ٤٠٥ .

وهذا علامة قوية علي أن العرب كان لها حس يدركون به القياس فيتركونه إلي الشاذ قصدوا من وراء ذلك إلي التخفيف لكثرة الاستعمال ويتركون ما قل في لسانهم بدون تخفيف كالقياس ولقد أدرك ذلك ابن جنى فقال : "ويدلك علي أن الفصح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده : ما حدثنا به أبو علي - رحمه الله - قال "عن أبي بكر عن أبي العباس^(١) : إن عمارة بن عقيل كان يقرأ : "ولا الليل سابق النهار"^(٢) بالنصب يقصد نصب "النهار" مع ترك تنوين الوصف "سابق" قال أبو العباس : فقلت : ما أردت ؟ فقال أردت سابق النهار - أي : تنوين الوصف - قال أبو العباس فقلت له هلا قلت؟ فقال: لو قلت لكان أوزان" أ.هـ^(٣) .

فلقد جاء النصب عن عمارة بن عقيل في تالي الوصف وحذف تنويه مخالفا القياس في مثله ، وهو تحريك التنوين بالكسر معقباً بأن القياس أوزن أي : أنه قوى في اللغة إلا أنه أثقل في اللسان فقد ترك القوى ، المطرد ، لأنه ثقيل وذهب إلي الشاذ الخفيف علي اللسان .

ولقد وضع ذلك بسهولة أن التميميين يهملون "ما" النافية الداخلة علي الأسماء ، وأن الحجازيين يعظمونها إعمال "ليس" ولغة تميم أقوى في القياس ، لأن "ما" عند العرب مثل "هل" في عدم الاختصاص فهي تدخل علي الأفعال مثلها في ذلك دخولها علي الأسماء^(٤) .

(١) أبوبكر هو ابن السراح ، وأبو العباس هو المبرد .

(٢) يس ٤٠ وأنظر في هذه القراءة البحر المحيط لأبي حيان ج ٧ ص ٣٣٨ وذكرها عبد القاهر في دلائل الإعجاز ٢٤١ .

(٣) الخصائص لابن جنى ج ١ ص ١١٧ .

(٤) المصدر السابق .

ومن هنا يظهر ويتضح أن لغة الحجازيين أشمل وأيسر استعمالاً ، وأوسع انتشاراً عند العرب ويكفيك أن القرآن العظيم جاء ناطقاً (بما) قال تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (١) .

ومما سبق يجدر أن يعرف أن التغيير لكثرة الاستعمال لا يخرج عن دائرة الثقل ومع هذا فهو قد خف في لسان العرب فمثلاً زيادة اللام بين منفي "لا" وبين (ما) أضيف إليه في مثل "لا أبالك" أغنت عن تكرار "لا" .

كثرة الاستعمال تدعو إلي التخفيف :

إن الألفاظ والأساليب قد تكثر علي اللسان العربي وهي غير مخففة وثقيلة فالذي كثر دورانه علي الألسنة وهو ثقيل تصرفت العرب فيه فغيرته وجعلته خفيفاً وسهلاً قياساً علي نظائره التي لم يتردد كثيراً علي لسانهم فظل ثقيلاً ، ويمكنك أن تلمس هذا في كلامهم حول هذه العلة فمثلاً هم يقولون عن الأفعال "خذ" و "كل" و "مر" فنجد أن العرب التزموا حذف الهمزة في الفعلين الأولين "خذ" و "كل" دون الفعل الأخير "مر" فإن الحذف جاء في خذ وكل دون الإثبات لكثرة الاستعمال ، وأما الفعل الثالث وهو "مر" فلم يستعمل كثيراً فلم يكن فيه التزام الحذف ويتضح ذلك أكثر حينما يقولون - مثلاً - أن أصل "لم أبك" "أبالي" فلما جاء الجازم حدث حذف الياء فصار "لم أبال" مثل "لم أمار" و "لم أساو" فكثير "لم أبال" دون غيره فجزوا جزمه مرة ثانية وعومل مجزوما معاملة ما لم يجزم^(٢) فوضح أن اللفظ "لم أبال" دار أولاً في لسانهم كثيراً ثم خففوه بعد فالدوران في اللسان جاء علة للتخفيف .

(١) أنظر ابن يعيش ج ٩ ص ١١٥ .

(٢) أنظر شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٢٣٥ .

والمعنى : أن الأفعال التي تتردد كثيراً علي لسانهم تخفف دون غيرها فما فاق غيره من الدوران يخفف وما لم يفتق يجوز تخفيفه .
يصح أن يقال: إن العرب قد تصورت أن اللفظة أو الجملة قد كثرت في كلامهم فوضعوها علي التخفيف وهنا يقول - العلامة السيوطي في الأشباه والنظائر - : "وقال ابن الدهان في "الغرة" : " ذهب الأخفش إلي أن ما غير لكثرة استعماله ، إنما تصورته العرب قبل وضعه وعلمت أنه لا بد من استعماله ، فابتدأوا بتغييره^(١) .

والذي أختاره هنا أن العرب استعملته كثيراً ولم يتصوروا استعماله ؛ لما مر من الأمثلة ، وسبب آخر أنه في أكثر صور التغيير لكثرة الاستعمال يجوز أن تعود إلي القياس والأصل ، فلو أن العرب تخيلوا ما كثر استعماله فوضعه علي مقتضى ما يتطلبه كثرة الاستعمال ما صح لهم مراجعته أو العودة إلي الأصل ؛ لأنه لا أصل يرجع إليه حينئذ .

قصره علي السماع :

يجب علي المتتبع للسان العربي أن يقف علي ما نطقه ولا يصح له أن يقيس علي ما نقله العرب في هذا المضمار ويترك النظائر في كلامهم التي لم تكثر علي لسانهم ولا يلحقها غيرها فيخففها ، أو كثر ولم يغير للتخفيف فينطقه كما هو .

يقول إمام النحاة سيبويه : "وليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل علي الشاذ ، ولكنه يجرى علي بابه حتى تعلم أن العرب قد قالت غير ذلك " أ.هـ"^(٢) .

كما أنه يقول : "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل - يقصد أنه حذفوا تخفيفاً بعض الحروف مثل "إن

(١) الأشباه والنظائر للإمام السيوطي ج ١ ص ٣٣٥ .

(٢) الكتاب ج ٣ ص ٥٠٨ .

خبيراً فخبير" - ولكنك تُضمَر بعد ما أضمَرتَ فيه العربُ من الحروف والمواضع وتُظهِرُ ما أظهِروا وتُجْرى هذه الأشياءُ التي هي علي ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام . ومما هو في الكلام علي ما أُجْزوا ، فليس كل حرف يُحذف منه شيءٌ ويُثبِت فيه نحو (يَكُ) و (يُكُن) " ولم أَبَلْ " و "أَبال" ، لم يَحْمَلهم ذلك علي أن يفعلوه بمثله ولا يَحْمَلهم إذا كانوا يُثبِتون فيقولون في "مُر" "أو مُر"، أن يقولوا في (خُذ): أُوخِذْ، وفي "كُل" أو كُل " فقف علي هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر أ . هـ (١) .

النحاة وكثرة الدوران :

لقد أجمع النحاة إجماعاً دقيقاً ، وبالغوا في هذا الإجماع علي قوة العلة في كثرة الدوران ، حتى أن سيبويه أفرد لها أبواباً كثيرة ومتعددة في كتابه ، فيقول في عنوان من حديثه : "هذا باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبني علي الابتداء" (٢) . ثم يحدثك في هذا الباب عن عبارات ثلاثة غيرتها كثرة الاستعمال هي : "لولا عبد الله لكان كذا وكذا" و"رعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا : إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إمّا لا" و"حينئذ الآن".

وكثيراً ما يقول : "والعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن نظيره" (٣) " وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه" (٤) ونشهد عنواتنا آخر وهو: "هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا علي ألسنتهم وليس بمطرد" (٥) كما أنك تجد شيخ النحاة سيبويه يتعرض

(١) للكتاب ج ١ ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٢٩ .

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٩٦ .

(٤) للكتاب ج ٤ ص ١١١ .

(٥) الكتاب ج ٤ ص ٤٨١ .

لشرح التغيير الذي يلحق الألفاظ بسبب كثرة الدوران فيقول: "وإنما أضمرنا ما كان يقع مظهرا استخفافا؛ لأن المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما تقول "لا عليك"، وقد عرّف المخاطب ما تعني، أنه لا بأس عليك، ولا ضررَ عليك ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير عليك" أ.هـ^(١).

ويقول أيضاً: "إذا كان غدا فاتني كُتبه ذكر أمرا إما خصومة وإما صلحا فقال إذا كان غدا فاتني^(٢) يعني أنه قد حذف أشياء في هذه النصوص فحذف الكلام ، لأن العرب استعملته كثيراً ، وهو ما يعبر عنه بكثرة الاستعمال ، ويعني إذا كان غدا من كذا وكذا إما شرا أو خيرا فاتني .

وجاء ابن يعيش فنتبع شيخه سيبويه شبرا بشرا وقيراطا بغيراط وله في ذلك نصوص كثيرة^(٣).

ونري ابن جني في كتابة الخصائص يذكر كما كبيرا مما غيرته العرب لعة كثرة الدوران والاستعمال فجاء في "باب في تعارض السماع والقياس" ولأجل هذا الذي ذكرناه عندي ما كثر عنهم نحو "اجتوروا ، واعتنونا واهتوشوا ، ولم يأت عنهم من هذا التصحيح شيء في اليباء ، ألا تراهم لا يقولون ابتيعوا ولا استيروا ، ولا نحو ذلك ، وإن كان في معنى تبايعوا وتسايروا وعلي أنه قد جاء حرف واحد من اليباء في هذا فلم يأت إلا معلا ، وهو قولهم استافوا في معنى تسايفوا ، ولم يقولوا استيفوا لما ذكرنا من جفاء ترك قلب

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أنظر ابن يعيش ج ٩ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ١١ ، ج ٤ ص ١٩ ، ج ٨ ص ٨٧ .

الباء ألفا في هذا الموضع الذي قد قويت فيه داعية القلب . وقد ذكرنا هذا في (كتابنا في شعر هذيل) بمقتضى الحال فيه أ.هـ^(١).

ونظّر كيف يقول فيتضح لك المثال : "إن شذ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلي ما انتهى إليه استعماله .أ.هـ ويقول أيضا: "من ذلك اللغة التميمية في(ما)هي أقوى قياسا وإن كانت الحجازية أسير استعمالا ، وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم "كهل" في دخولها علي الكلام مباشرة، ثم قال: "إلا أنك إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله علي ما كثر دوره، وهو اللغة الحجازية؛ ألا ترى أن القرآن بها نزل أ.هـ^(٢) .

وجاء السيوطي فتبع شيخه ابن جني فنقل عنه في الاقتراح كثيرا ، ولكنه توقف عند عبارة ابن جني: "إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله، ولذلك قدمت اللغة الحجازية علي اللغة التميمية، لأن الأولى أكثر استعمالا"^(٣).

ولم يقف الشيخ جلال الدين السيوطي عند هذا الحد ، بل أورد أمثلة كثيرة حيث وضح وشرح في كتابه الأشباه والنظائر تحت عنوان "الكاف" فأفرد كثرة التردد بحديث خاص بين فيه ووضح ما ورد عن اللسان العربي وكان متغيرا وخارجا عن القياس حيث سهل استعماله ، وهذا ما يعبر عنه بكثرة الدوران أو بكثرة الاستعمال^(٤) .

أمثلة ونماذج لكثرة الدوران : قال تحت عنوان (حرف الكاف) كثرة الدوران اعتمدت في كثير من أبواب العربية . منها حذف الخبر

(١) الخصائص ج ١ ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) للمصدر السابق .

(٣) الاقتراح ١٨٩ .

(٤) الأشباه والنظائر ج ١ ص ٣٣٢ .

بعد "لولا" قال ابن يعيش في شرح المفصل حذف خبر المبتدأ من قولك لولا زيد خرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البيوط) إنما اختصت (غدوة) بالنصب بعد "لن" دون "بكرة" وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

وقال ابن جنى أصل "هلم" عند الخليل (ها) للتنبيه و "لم" أي لَمَّ بنائم كثر دورها فحذفت الألف تخفيفاً .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قد توسعوا في الظروف بالتقديم والفصل وخصوصها بذلك لكثرتها في الاستعمال ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافة والتنوين من هذا (زيد بن عمرو) أ.هـ^(١) .

وجاء ابن عصفور الإشبيلي فجمع ألوانا متعددة وصنع لها عنوانا وهو (التغيير الشاذ) وهو ما يسمى بالتغيير لكثرة الدوران أو لكثرة الاستعمال .

كذلك جمع المحقق الرضي في شرح الشافية ألوانا كثيرة ترشدنا إلى كثرة الدوران ودوره في التغيير^(٢) ولقد أظهرت هذا الحشود الكبيرة من أقوال العلماء في كثرة الدوران أهمية هذا الباب وإنه لجدير بأن يفرد له كتاب يحدث عن كثرة الدوران^(٣) .

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ج ١ ص ٣٣١ .

(٢) الممتع في التصريف ٦٥٥ ، ٦٩١ ، ٧١٧ .

(٣) شرح الشافية ج ٣ ص ٣٣٥ .

أثر كثرة الدوران في ألفاظ اللغة

كثرة الدوران الذي طرأ على اللغة العربية له أثر عظيم في تغيير الألفاظ والأساليب ، ومعاني الكلمات وهنا نتعرف إلى كل هذا ويظهر ذلك فيما يلي ،لأنني جمعت فيه صوراً متعددة لهذا التغيير .

الأول : التغيير في معاني الألفاظ وذلك نابع من كثرة الدوران وهو دورد على اللسان العربي ويظهر ذلك جلياً فيما سيأتي .

الثاني : التغيير في أساليب اللغة العربية ويتضح هذا التغيير في ناحيتين .

الأولي : التغيير في عوامل الجمل .

والأخرى : ما حدث لبعض أجزاء الجمل التي استعملت كثيراً وتحدث فيهما فيما سيأتي :

الثالث : تغيير ألفاظ اللغة ويشمل التغيير في حركاتها بناء وإعراباً وسيأتي أيضاً .

التغيير في معاني بعض الألفاظ الناشئة عن كثرة الدوران

التغيير في معني بعض الألفاظ يوضح لك الأثر العظيم لكثرة الدوران حيث إن هذا الأثر يتخطى مادة اللغة العربية وصيغها إلي معاني كلماتها وما تضمنته فتغير الألفاظ وتجعله يدل علي معاني جديدة ويلبس ثوبا جديدا من المعاني ، لأنه يستند علي قوة القرينة التي تحفظ السامع وتجعله غير متحير حيث يدور اللفظ في اللسان العربي وإليك أمثلة لهذا الأثر وهو كثرة الدوران .

أ- الكاف التي تأتي وتحمل معني المخاطب والمخاطبة لمذكره ومؤنثه وتكون للنصب أو الجر ، وحيث كان الخطاب يدور كثيرا في لغة العرب ويكثر ، فقد ترتب علي ذلك الدوران أنه قد خلع ثوب الاسمية عنه في بعض المواضع ، وقد قصر علي الخطاب وحده ويظهر ذلك جليا في الكاف التي تلحق الأسماء التي للإشارة نحو "ذلك" و "تلك" ويستدل علي ذلك بأنها لو كانت اسما لكانت في محل جر بالإضافة واسماء الإشارة لا تضاف^(١) .

وكذا الكاف التي تصل بالضمير مثل "إياكم" إياك علي الرجاء عند النحاة^(٢) .

وكذا الكاف التي تلحق بعد أسماء الأفعال مثل "حيهك" و(رويدك) والتي تأتي بعد (أرأيت) التي بمعني أخبرني(أرأيتك) زيدا ما صنع ؟
ب- (علي) التي تدل علي الاستعلاء حقيقة، وتكون للجر مثل (الطائر علي الشجرة) أو تدل علي الاستعلاء المجازي مثل (علي دين) بقول الرضي - رحمة الله - وكذا قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾^(٣) .

(١) أنظر التصريح ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مريم ٧١ .

تعالى الله عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه ، ومنه (توكلت على الله) كأنك تحمل ثقلك عليه ، ثم صار بمعنى "وثقت به" ، حتى استعمل في البراءة تعالى نحو "توكلت على الله" واعتمدت عليه".

ج- "هل" إذا كثر استعمال (هل) في باب الاستفهام تخرج عن أصلها وهو طلب التصديق إلي أن تكون بمعنى (قد) مع الفعل نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾^(١) وقد وافق على ذلك الإمام الرضي وهو تفسير كبار المفسرين كابن عباس (رحمه) ورأى ذلك الفراء والمبرد^(٢) .

د- "لكن" الساكنة النون الخفيفة وضعا وليست المخففة من الثقلية العاطفة تفيد معنى الاستدراك؛ وقد تحرد عن العطف إذا دخلت على جملة كقول الشاعر زهير :

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده . . . لكن وقانمه في الحرب تنتظر^(٣)
وكذلك إذا سبقت بالواو. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾^(٤).

هـ - القسم :

من الأساليب التي كثر دورانها عند العرب وتبع ذلك تغيير معنيها .

١- لام الجر هذه اللام تجيء بمعنى الواو وتكون مختصة بلفظ الجلالة، في الإقسام على الأمور العظيمة، مثال ذلك "الله لا يؤخر الله الأجل".

(١) الإنسان ١ .

(٢) أنظر المغني ج ٢ ص ٢٩ .

(٣) أنظر التصريح ج ٢ ص ١٤٧ .

(٤) الأحزاب ٤٠ .

٢ - "من" وتكون حرف جر مكسور الميم في الغالب ، وهذه تأتي قبل لفظ "ربي" مضمومة الميم كثيراً ، نحو " من ربي لأجتهدن " .
وتكون حينئذ بمعنى الواو فتضم ميمها وقد تغير معناها وتخرج عن بابها وهو أن يجر الظواهر كلها، والضمائر آتية كلها من كثرتها في اللغة العربي^(١) .

٣ - إن الزمخشري رحمة الله - يري في مثل قوله تعالى :
﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾^(٢) ونحو ذلك مما تكرر فيه الواو بعد واو القسم ، أن الواو صارت عوضا عن حرف القسم وفعله معا ، لأن الواو قد كثر دورانها في القسم ولم يستعمل معه فعل القسم فصار كأنه عوض عن الفعل ، ودالا على القسم^(٣) وغير الزمخشري يري أن الواو المكررة تكون للعطف لا للقسم ، لأنها لو كانت للقسم لكان هنا ثلاثة أقسام وهذه الأقسام تحتاج إلي ثلاثة أجوبة ، فإن قلنا ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ﴾ جواب واحد وحذف الآخرين تكون - حينئذ - خلاف الأصل ، فجعل الواو للعطف توحيد للمقسم به فيحتاج جوابا واحدا ، فورد عليهم لزوم العطف علي معمولي عاملين ، لأن النهار عطف علي الليل ، وإذا تحلى عطف علي "إذا يغشي" ، والليل معمول للواو "و" إذا يغشي معمول لفعل القسم المقدر^(٤) .

(١) أنظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٤ .

(٢) الليل ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

(٣) أنظر الكشف ج ٤ ص ٢٥٨ .

(٤) شرح الطافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٧ .

ويرجح كلام الزمخشري علي غيره .

و- "أو" في أصل الوضع لأحد شيئين أو الأشياء، وقد ورد عن العرب "جالس الحسن أو ابن سيرين" كأنه قال جالس هذا النوع من الناس، وبمجالسة بعضهم يحدث تنفيذ هذا الأمر لأن "أو" تقتضي أحد الشيئين، ولك أن تجالسهما معا للقرينة لأنه قد علم أنه مرغوب في مجالسة الحسن "لأن مجالسته^(١) فيها النفع الكثير، وهذا المعنى قد وجد في مجالسة "ابن سيرين" فلما كانت "أو" هنا بمعنى الواو التي تكون للشيئين معا لا أحدهما تتحول من ذلك إلي غيره من كلام العرب فأجروها مجرى الواو في مواضع، وهذه المواضع تكون خالية من "الإباحة" التي في المثال السابق يظهر ذلك واضحا في شعر أبي ذئيب الهزلي: وكان سيان ألا يسرحوا نهما :. أو يسرحوه بها واضبرت السوح^(٢) وفي البيت: أن "أو" علي إرادة الشيئين معا، والموضع للواو، لأنك تقول (سيان ألا يسرحوا نهما ويسرحوه، وهنا يقول الشيخ العلامة الرضي: "ولا يستنكر عوض ضمير الاثنين إلي المعطوف بأو" مع المعطوف عليه، وإن كان المراد أحدهما، لأنه لما استعمل "أو" في الإباحة كثيرا فجاز الجمع بين الأمرين نحو "جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو"^(٣).

ويقول الصبان: "وما ذكره البعض وأقره أن قوله -- يريد قول ابن مالك في "التسهيل" إن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيرا - يوهم أن "أو" في الإباحة لا تعاقب الواو، وليس كذلك، فكان الأولي أن يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوما^(٤).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ١٠٠ .

(٢) أنظر ابن يعيش ج ٧ ص ٨٦ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٢٧ والخصائص

ج ١ ص ٣٤٨ والمغني ج ١ ص ٦١، إعرابه ج ٥ ص ٣٤ .

(٣) شرح الكافية ج ١ ص ٣٢٧ .

(٤) حاشية الصبان ج ٣ ص ١٠٨ .

ويذكر ابن مالك في ألفيته: أن (أو) تعاقب الواو في غير الإباحة إذا لم يكن ليس ، وذكر له الشيخ الأشموني شعر حميد بن ثور .
قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهراً ، أو سافع^(١)
وتكون القرينة في البيت "بين" التي تقتضي أن الأصل ما بين ملجم مهره وسافع كما أن قول امرئ القيس ينطبق عليه وهو :
فظل طهاة اللحم ما بين منضج .: صفيف شواء أو قد ير معجل^(٢)
والأصل و "قدير" .

ز - بعض أسماء الأفعال تكون في الأصل ظرفاً مضافاً إلي ضمير المخاطب نحو (عندك زيدا) و (دونك الكتاب) و (لديك علياً) أصل الأولي: عندك زيد فخذة، والثانية: ودونك الكتاب فخذة، والثالثة: ولديك علي فخذة علي أن يرفع ما بعد الطرف فيها كلها علي أنه يعرب مبتدأ والطرف هو الخبر، فالأصل أنها جملتان الأولى اسمية والثانية فعلية أقتصر منهما علي الظرف لكثرة ترده علي اللسان حتى صار بمعنى "خذ"^(٣).
فترى أن هذه الظروف قد تحولت من الدلالة علي المكان إلي معني الفعل ، وذلك لكثرة دوراتها أو تردها علي اللسان مع هذا الفعل .

ح - إذا عدنا إلي الاستعمال العربي نجد أنه يعبر - في الأصل - عن المفرد بالمفرد وعن المثني بالمثني وعن الجمع بالجمع لكن العرب تصرفوا في هذا الأصل في الموضع الذي كان في الجسم منه عضو واحد لا ينفصل نحو "الرأس" و "القلب" و "الظهر" و "اللسان" أنه إذا ضمت هذه الأعضاء إلي غيرها بالإضافة إلي متضمنها جاز في المضاف الذي هو مثني العضو ثلاثة أوجه .
١ - التثنية وهو الأصل ويكرهونها لاجتماع اثنين في أسم واحد نحو "رأسهما" و "قلباهما" .

- (١) أنظر المغني ج ١ ص ٦١ والتصريح ج ٢ ص ١٤٦ والأشموني ج ٣ ص ١٠٧ .
(٢) أنظر ديوانه ١٥٦ والمغني ج ٢ ص ٨٨ والأشموني ج ٣ ص ١٠٧ .
(٣) أنظر ابن يعيش ج ٧ ص ٢٠ .

٢- الجمع وهو الأكثر "قلوبكما" و "رؤوسنا" وعليه قوله تعالى
: ﴿ قَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (١) .

٣- الأفراد وهو فوق التنثية في الاستعمال نحو وجه الرجلين
و"لسان المحمدين" .

وبعد ذلك نرى أنه قد عبروا بالجمع أو المفرد وهم يريدون
المتني حيث لا لبس وانظر هنا كيف قالوا إن التنثية جمع في المعنى
والإضافة المعنوية هنا كالإضافة اللفظية مثل "ضربت من الزيد
الظهور" و "قطعت من الكبشين الرؤوس" بمعنى الظهريين والرأسين .
فهنا: قد عبر العرب عن المتني بالجمع والمفرد لكثرة التردد
على اللسان وكراهية اجتماع تنثيتين في الإضافة وعدم اللبس وكان
ذلك حسنا لأمن اللبس بقول الشيخ الرضي - رحمة الله - " ثم لفظ
الجمع أولى من لفظ الأفراد وذلك لكراهته في الإضافة اللفظية الكثيرة
الاستعمال اجتماع متنين مع اتصالهما لفظا ومعنى أما لفظا بالإضافة،
وأما معنى فلأن الغرض: أن المضاف جزء المضاف إليه مع عدم
اللبس يترك التنثية ثم حملت المعنوية على اللفظية " (٢) .

الثاني:التغير في أساليب اللغة العربية لكثرة الدوران
على اللسان .

حينما تكثر الجمل وتستهمل وتردد كثيرا على اللسان تصحبها
تغيرات شتى فتارة يعترى العوامل الداخلة على الجمل من الخروج
على القياس، ولا يعترى هذا الخروج الجمل التي لم تستعمل كثيرا
عندهم .

وأخرى تعترى بعض أجزاء الجمل تغيير بحذف أو تسامح في
وضع هذا الجزء من الجملة ، وقد يزداد على الجملة ما ليس فيها

(١) التحريم ٤

(٢) شرح الكافية ج ٢ ص ١٧٦ .

وفيما يلي نعرض جملا عن العرب ترددت علي لسانهم وكثرت عندهم في الاستعمال فغيروها تغيرا خارجا عن القياس الموجود في جمل لم تكرر عندهم في الاستعمال فطم أن التغير الذي يصيب هذه الجمل هو تغير خارج عن قياس نظيرها .

أ- التغير في عوامل الجمل لكثرة الاستعمال :

١- الإضمار وجوبا في العامل "أن" الناصبة للمضارع بعد "حتى" و "اللام" و "أو" و "الفاء" نحو "اقرأ حتى تستفيد" ما كنت لأفشي لك سرا" "أجتهد فنكرمك" "أطيع الله أو يغفر لي" .

وبيان ذلك : أن المضارع يستعمل كثيرا مع هذه الأحرف وهذه الأحرف بمثابة التعويض من "أن" .

يقول ابن يعيش : وما احتج به الكوفيون أنهم قالوا : لو كانت اللام الداخلة الخافضة لجاز أن يقول (أمرتك بتكرم) علي معنى : (أمرتك بأن تكرم) .

والجواب : أن حروف الجر لا تساوي في ذلك، لأن اللام قد تدخل علي المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم ، وهي شاملة، يجوز أن يسأل بها عن كل فعل ، فيقال لم فطنت؟ فيقال: كذا، لأن لكل فاعل عرضا في فطنه وباللام يخبر عن جميع ذلك و"حتى" و"كي" في معانيها فكانت دخلت علي "أن" والفعل لأنهما مصدران ، لإفادة أن تلك الغرض من إيقاع الفعل المتقدم ثم حذف "أن" تخفيفا ، فصارت هذه الحروف منها ، ولذلك لا يجوز ظهور "أن" وليس ذلك بأول ما حذف لكثرة الدوران^(١).

وبذلك يفيدنا ابن يعيش أن اللام و"حتى" و"كي" أكثر حروف الجر استعمالا في باب التعليل لأغراض الأفعال فكانت كثرتها في الدوران سببا في التخفيف بحذف "أن" وجوبا أو لزوما .

(١) ابن يعيش ج ٧ ص ٢٠ .

٢- "ما" التميمية والحجازية :

الحجازيون يجرون "ما" مجرى ليس في بعض المواضع فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر وأما التميميون فيجرونها مجرى "أما" و "هل" فلا يعملونها على الأصل والقياس .
يقول سيبويه : " هذا باب ما جرى مجرى "ليس" في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله .

وذلك الحرف "ما" تقول : "ما عبد الله أخاك" و "ما زيد منطلقا" و أما بنو تميم فيجرونها مجرى "أما" و "هل" أي لا يعملونها في شيء وهي القياس ، لأنه ليس بفعل ، وليس "ما" كـ "ليس" ولا يكون فيها إضمار، ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ مَا مَدَا بَشَرًا ﴾^(١) في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من يرى كيف هي في المصحف فإذا قلت : "ما منطلق عبد الله" أو "ما مسيء من أعتب" رفعت ولا يجوز أن يكون - مقدا - مثله مؤخرا .

وتقول : (ما زيد إلا منطلق) تستوي فيه اللغتان ؛ لم تقو "ما" حيث نقضت معني "ليس" كما لم تقو حيث قدمت الخبر^(٢) .
فانظر كيف كانت "ما" قوية في القياس حينما تهمل ولا تعمل ، وأن الحجازيين يعملونها حملا على "ليس" وأن بني تميم يقبسونها على "هل" في كونها لم تختص بالدخول على الجمل الاسمية والفعلية ، ولو نظرنا إلى لغة أهل الحجاز لوجدناها أيسر استعمالا وأكثر انتشارا؛ لأن القرآن الكريم جاء بها في موطن الفصاحة ، وأنه إذا ما اختلف شرط من شروط عملها حيث تقدم خبرها على اسمها أو كان

(١) يوسف ٣١ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٥٧ ، ٥٨ .

نفيهما منتقضا "إلا" توجهنا بها غلى لغة بني تميم^(١) فكثرة الدوران توطنت في لغة الحجازيين المنتشرة مما ترتب علي ذلك التغيير والخروج علي الأصل .

٣- كان المحذوفة مع اسمها :

يجوز أن يحذف العرب "كان" مع اسمها وذلك بعد "أن" و "لو" وذلك كثير عندهم إذا وقع اسمها ضميرا للحاضر أو الغائب نحو "اطلبوا العلم ولو بالصين" وقول العرب "لذفع الشر ولو أصعبا" أي: ولو كان الذفع أصعبا وكذا في المثال الأول ولو كان العلم بالصين : وقول العرب : "لأرتحلن عن فارسا وإن فارسا" أي إن كنت فارسا وإن كنت راجلا ، ومن أمثلة ذلك ما ورد في كتاب سيبويه : "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر" والمرء مقتول بما قتل به إن خنجرا فخنجر ، وإن سيفا فسيف" ، يقول رحمه الله وإن شنت أظهرت الفعل ، فقلت إن كان خنجرا وإن كان سيفا^(٢) ويجوز أن ترفع علي تقدير إن كان في عملهم خير وإن كان في يده سيف ، ولا يكون المرفوع فاعلا بتقدير كان التامة ؟

وهنا يقول الشيخ الرضي - رحمه الله - "فإن قلت فقد للرفع " كان" التامة .

قلت بضعف لقلة استعمالها، ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة علي المحذوف"^(٣) .

فالاستعمال الكثير في "كان" الناقصة وتوسيعهم مع أمهات الأبواب نحو "إن"؛ لأنها أم الأدوات الجازمة و "لو" أم الأدوات غير الجازمة جعلها تغيير بالحذف، وهذا هو التغيير بالحذف لكثرة الدوران.

(١) الخصائص لابن جني ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٥٨ .

(٣) شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ .

٤- تكثر "كان" بعد ليت نحو قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ (١).

وقوله سبحانه: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ (٢) ولهذا أجاز الكسائي نحو "ليت زيدا قائما" فتأتي بالمنصوبين بعد "ليت" وهو "قائما" خبر كان (٣) المحذوفة ، والبصريون يرون أن ثاني المنصوبين حال ، ويرى الفراء أنه منصوب بليت فهي تنصب الاسمين معا ، لأن فيها معنى أتمنى (٤) .

٥- العرب ترفض الأصل في التحذير وهنا يقول سيبويه : - رحمه الله - "وحذفوا الفعل من "إياك" لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلا من الفعل ، وحذفوا كحذفهم "حينئذ" الآن ، فكأنه قال أحذر الأسد" أ.هـ (٥) .

فتراهم يقولون في التحذير "إياك" ونحوه مثل ضمائر الخطاب المنصوبة المنفصلة فحينئذ يكون "إياك" ونحوه منصوبا بفعل مضمر ، على تقدير "إياك" نحو أو إياك باعد فيحذفون الفعل ويكتفون "بإياك" عنه ؛ لأن الحال تدل عليه وتظهر معناه ، وإنما جاز لكثرة دوره في أسلوب التحذير ، فأصبح ظهور العامل من الأصل المرفوض ، لأن الأصل - في التحذير - ذكر ، الفعل وحذف للاكتفاء بلفظ المحذر "إياك" الذي صار كالبدل من الفعل وذلك لكثرة الاستعمال أو الدوران (٦) .

(١) النساء ٧٣ .

(٢) النبأ ٤٠ .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٢٧٤ .

(٤) أنظر ابن يعيش ج ٤ ص ٨٤ .

(٥) الكتاب ج ١ ص ٢٧٤ .

(٦) أنظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٢ .

آراء ابن الحاجب والعلامة الرضي في التحذير!

يرى ابن الحاجب - رحمه الله - أن التحذير: "إياك والأسد" الأصل فيه "اتفك" ويدل على ذلك: أن العرب لا يجمعون بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد إذا كانا متصلين جاءوا بالنفس ويضيفونها إلي الكاف فيقولون "اتفك نفسك" ثم يحذفون الفعل؛ لكثرة الدوران، ويحذفون النفس؛ لأنه غير محتاجين إليها وبعد ذلك تعود الكاف ويصير الضمير منفصلاً ، ولا يجوز أن يكون متصلاً ؛ لأن عامله مقدر .

فابن الحاجب يجعل علة حذف الفعل في التحذير شينين : كثرة الاستعمال وكذلك عدم الجمع بين ضميري فاعل ومفعول لواحد مع الاتصال فاعلة هنا مركبة .

ويرى العلامة الرضي أن الأحسن والأفضل رأي ابن يعيش وهو مطابق لظاهر كلام سيبويه وقد مر يقول الرضي - رحمه الله - وأرى أن هذا الذي ارتكبه - يريد ابن الحاجب تطويل مستغني عنه ، والأولي أن يقال هو بتقدير "إياك باعد" أ.هـ^(١) .

وأرى أن المختار هنا أن التخفيف جاء من جهة حذف الفعل وذلك لكثرة الدوران وأن لزومه في "إياك" وما جرى مجراها ؛ لأنها كثيرة في التردد فصار "إياك" بدلا من التلفظ بالفعل .

٦- الفاعل المضمر في " كان " :

وإليك نص سيبويه في ذلك .

قال سيبويه : "تقول إذا كان غد فاتني وإذا كان يوم الجمعة فأنتني فالفعل "تغد" و "يوم" كقولك "إذا جاء غد فاتني" وإن شئت قلت : "إذا كان غد فاتني ، وهي لغة تميم ، والمعنى : أنه لقي رجلا ، فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة ، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فاتني، ولكنهم اضمروا استخفافا لكثرة "كان"؛ لأنه

(١) المصدر السابق .

الأصل لما مضى ولما سيبقى ، فإن قلت : "إذا كان الليل فاتني" يقصد بنصب "الليل" لم يجز ذلك^(١) .

بيان كلام سيبويه - رحمه الله - العرب يقولون: "إذا كان غداً" وإذا كان يوم الجمعة" و"كان" هنا تامة و"غداً" و"يوم الجمعة" فاعلان بكان ، وأن بني تميم يقولون "إذا كان غداً" بنصب الغد علي الظرفية وضمير الفاعل عائد علي ما دل عليه الحال، أي إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو البلاء في غدا، وصار تفسير الحال للضمير كتفسير المرجع المتقدم علي الضمير سواء وأن ذلك الإضمار يكون عندهم في حال استعمال "غداً" مع كان لكثرة دورها وكثرة كان ويجوز الشيخ خالد "إذا كان غداً أن تكون "كان" ناقصة، واسمها ضمير مستتر و"غداً" خبرها ، ولكن لا يتم المعني إلا بتقدير "إذا كان اليوم غداً" ولا معني لهذا ، أو يكون "غداً" متعلقاً بمحذوف خبر وهنا يؤول المعني إلي المعني الذي فسره سيبويه: وهو إذا كان ما نحن عليه في غدا^(٢) .

٧- ليس كل فعل يكون ناصباً الأمكنة الخاصة علي الظرفية :

للأمكنة الخاصة أسماء نحو "مكة" و "الدار" والمسجد ولا يتعدى إليها الفعل بنفسه بل يتعدى إليها بحرف الجر فتقول "صليت في مكة" (ووقفت في الدار)، "وقمت في المسجد"؛ لأن الفعل لا يتعدى إليها بنفسه، بل يتعدى بحرف الجر فالفعل لا يدل علي أنه في مكان خاص، وهنا يقول الإمام الرضي: "الفعل لا يدل علي المكان المبهم أصلاً، لأن المقصود من دلالة اللفظ علي المعني الدلالة الوضعية لا العقلية، ودلالة الفعل علي المكان عقلية لا وضعية، ومع هذا فهو يدل علي مبهم المكان"^(٣) .

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) انظر التصريح ج ١ ص ٢٧٢ .

(٣) شرح الكافية ج ١ ص ١٨٦ .

وقد سُمع عن العرب "دخلت البيت" ونزلت الغرفة"، و"ذهبت الشام" أما دخلت فقال قوم: إنه غير متعد؛ لأن مصدره علي "الفعل" فنيضه "خرجت" اللازم و"عبرت" وهما غير متعديين كذلك ، وإنما نصب المكان المختص الذي وقع بعده علي تقدير حرف الجر في المحذوف للتخفيف لكثرة التردد وثورته في الكلام .

أما "ذهبت" فهو لازم اتفاقا، وأن الحرف فيه محذوف شذوذا في المثال المأثور؛ لكثرة دوراته في الكلام ، فالشام" ظرف متفق عليه حذف منه الحرف "في" ؛ لكثرة دوراته في الكلام ومثل "نزل" و "ذهب" و"سكن" يتعدى بالحرف وبنفسه (١) .

والمختار في "دَخَلَ" اللزوم مثل أخواته "سَكَنَ" و"ذَهَبَ" و"تَزَلَّ"؛ لأن غير الأمكنة إذا نكر بعد دخل يكون لازما كأن تقول (دخلت في مذهب فلان) (وبخلت في الأمر) .

والخلاصة :- أن الأفعال هذه كثرت في كلام العرب فجاءت ناصبة كل مكان دخلت عليه علي الظرفية سواء كان مبهما أو مختصا فخففت مع الأماكن المختصة بحذف الحرف "في" شذوذا فيكون هذا التخفيف لكثرة دوراته في الكلام العربي وغير هذه الأفعال لا تأتي بعده الأمكنة الخاصة بغير "في" إلا أن يكون مفعولا بها .

٨ المفعول له : الأصل فيه الجر بحرف تعليل :

العلة التي في المفعول له تجعله مجرورا باللام ؛ لأن اللام معناها العلة نحو "استذكرت لأخذ الجائزة" و "مشيت لأقرب من المدينة" أي الغرض من المذاكرة أخذ الجائزة والغرض من المشي الاقتراب من المدينة ، فتعدى الفعل اللازم إلي الغرض والطة .

وقد تحذف هذه اللام فتتصب الغرض هذا نحو "فعلت ذلك ابتغاء وجه الله" وأصله لابتغاء وجه الله .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ٤٤ .

وعلى ذلك نجد النحاة يشترطون لنصب العلة أن تكون فعلا
لفاعل الفعل المعلن ومقارنا له في الوجود ومصدرا^(١).

وابن يعيش يرى أن المفعول له قد نصب مع هذه الشروط من
جهة أن الفعل لما تضمن المفعول له ودل عليه وكان موجودا
بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل^(٢).

وهنا يقول العلامة الرضي: "وإنما شرط لجواز حذف اللام الشرطان
المذكوران؛ لأن علة الأفعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرطين، فصارت
مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية. والفرض أن يكون هناك ما
يدل على اللام المقدر المفيدة للعية وحصول الشرطين يدل
عليها. أ.هـ^(٣).

وإذا نظرنا إلى هذا الكلام نعرف سر الخروج على القياس في
المفعول له وهو الجر باللام التي تفيد العلية، وأنه قد كثرت العلة
الجامعة للشرطين فدلّت هذه للكثرة على اللام المحذوفة فنصبت
المفعول له؛ لسقوط عامله الأصلي وهو اللام فيكون هذا التفسير
للتخفيف؛ لأن دوره على اللسان كثيرا جطه مخففا.

٩- تغيير العامل في أسلوب النداء :

إذا تتبنا الكلام العربي نجد النداء يكثر فيه فالعربي يبدأ كلامه
بالنداء ويعطف بالنداء المكلم عليه ولا يتركه إلا إذا أقبل المخاطب
عليه وقد فسر سيبويه كثرة باب النداء في اللسان العربي فيقول :
"أول الكلام أبدا : النداء إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك
فهو أول كلام لك به تعطف المكلم عليك .

(١) انظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٤ .

والإمام السيوطي يفسر هذا فيذكر في هذا المعنى : أنهم ينادون الأحياء والأموات ^(١) ولهذا تصرفوا في هذا الأسلوب تصرفات شتى منها ما يتعلق بالعامل وهي كما يلي :

١- حذف حرف النداء :

حذف حرف النداء يأباه القياس ؛ لأن هذا الحرف قد جئ به اختصارا أو نيابة عن الأفعال ؛ لأن "ما" النافية إنما تجيء نائبة عن الفعل "أنفي" ، وهمزة الاستفهام جاءت أيضا نائبة عن الفعل "استفهم" وكذلك حرف النداء فإنه ينوب عن الفعل "أنادي" .

فإذا أردت أن تحذف هذا الحرف مما سبق كنت قد اختصرت المختصر وهذا إجحاف ^(٢) .

وقد جاء على اللسان العربي كثيرا أنه يحذف حرف النداء فقد ورد في القرآن الكريم : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ﴾ ^(٣) .

وفي قوله سبحانه : ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ ^(٤) .

والعلة في حذف هذا الحرف أن الدليل على المحذوف قوى وواضح لكثرة دوران المنادى فكان حرف النداء المحذوف كأنه موجود وملفوظ ^(٥) .

٢- تقول العرب في نداء لفظ الجلالة "يا الله" مع أن حرف النداء لا يليه "أل" ولذلك نجد النحاة يعللون ذلك بسببين .

(١) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ج ١ ص ٣٣٤ .

(٢) انظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٥ .

(٣) يوسف ٢٩ .

(٤) المائدة ١١٤ .

(٥) ابن يعيش ج ٢ ص ١٥ .

الأول : أن "أل" للتعريف ، والنداء يفيد التخصيص الذي هو نوع من التعريف ولهذا السبب لم يجمعوا بينهما، لأن أحدهما يكفي فيكون حرف النداء بدلا من "أل" في المنادى .

الثاني : أن "أل" تفيد تعريف العهد الذي يدل علي الغيبة ، لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب عنهما والنداء خطاب الحاضر وفي هذا الشأن يقول سيبويه - رحمه الله - واعلم أنه لا يجوز أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قالوا (يا الله اغفر لنا) وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام ، لا يفارقانه وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف ^(١) .

ومعنى كلام سيبويه - رحمه الله - أنه لا يجمع بين الألف واللام وحرف النداء إلا في لفظ الجلالة وعلل لذلك بأمرين : أن الألف واللام في لفظ الجلالة صارتا بمنزلة بعض حروف الكلمة لعدم مفارقتها اللفظ ؛ لأنه قد بني عليهما وأن لفظ الجلالة ينادى كثيرا في كلامهم ولذلك خفف هكذا .

والتخفيف الذي وقع في نداء لفظ الجلالة أنك تركت الموصول لنداء ما فيه أل وهو "أي" أو اسم الإشارة بأن يقال "يا أيها الرجل" أو "يا هذا" .

الثانية : "ما حدث لبعض أجزاء الجمل من تغيير تحدثنا سابقا عن ^(٢) التغيير الذي اعترى عوامل الجمل . وهنا نتحدث عن :

(١) الكتاب ج ٢ ص ١٩٥ .

(٢) ص ٢٢ من البحث

ما يتعلق بجزء الجملة من تغيير كثرة الدوران

١- الخبر بعد " لولا " :

الخبر بعد "لولا" يحذف والقياس في ذلك أن يذكر ولا يحذف في ذلك جواراً أو وجوباً إلا بدليل^(١) وفي هذا يقول شيخ النحاة سيبويه : "هذا باب من الابتداء ويضم فيه ما يبني على الابتداء ، ونك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا" فحديث معق بحديث "لولا" وأما عبد الله فإبه من حديث "لولا" - يقصد سيبويه من شرطها - وارتفع بالابتداء ، وكان المبني عليه في الإضمار كان "في مكان كذا وكذا" فكأنه قال "لولا عبد الله بذلك المكان ، ولكن هذا حذف لكثرة استعمالهم إياه في الكلام"^(٢) .

فالخبر في "لولا عبد الله لكان كذا وكذا" محذوف والذي تسبب في حذفه أن العرب استعملته كثيراً وتردد علي لسانهم كونا مطلقا ، كما أشار إليه النحاة بقولهم "في مكان كذا وكذا" وهذا ما قصد إليه النحاة بقولهم : "لولا عبد الله موجود" وقد عدل عنه شيخ النحاة سيبويه ؛ لأن المجرور إذا كان خبراً فيحذف متعلقه وجوباً .

فالحذف في هذا لكثرة الدوران وهذه الكثرة دلت علي المحذوف وأما كون الحذف وجوباً فهو من جهة أخرى وهذه الجهة هي مقتضى "لولا".

يقول ابن هشام - في التصريح - : "وإنما حذف الخبر بعد "لولا" إذا كان كونا مطلقا ، لأنه معلوم بمقتضى "لولا" ؛ إذ هي دالة علي امتناع لوجود ، والمطلوب علي امتناعه هو الجواب والمطلوب علي وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : "لولا زيد لأكرمك" ، لم يشك في وجود "زيد" منع من الإكرام فصح الحذف لتعيين المحذوف"^(٣) .

(١) شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٣ .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ١٢٩ .

(٣) التصريح ج ١ ص ١٧٨ .

فابن هشام في تصريحه أفاننا أن الحذف كان لكثرتـه علي لسانهم وهو ما يعبر عنه بكثرة الاستعمال أو بكثرة الدوران علي اللسان .

٢- أسلوب التفضيل :

العرب يتصرفون في أسلوب التفضيل بصور متعددة من التغيير بناء علي كثرة الدوران وهذه الصور تتضح فيما يلي :

أ- حذف المفضول ومعه "من" بعد "أفعل" :

من حالات أفعل التفضيل أن تأتي مجردة مسن "أل" والإضافة وعليه فيلزمه أن يكون مفردا مذكرا دائما، وأن تأتي بعده "من" وتكون جارة للمفضول نقول: "أحمد أكرم من فاطمة" و"فاطمة أكرم من هند" و"المحمدان أكبر من خالد"، وإذا كان "أفعل" خبرا يكثر فيه حذف "من" ومجرورها يقول الله تعالى: ﴿أَنَا أَكْرَمُكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(١) أي "منك" ويقال الحذف إذا وقعت "أفعل" صفة نحو "مررت بغلام أكرم" أو وقع حالا مثل "جاء خالد أسرع" أي من محمد مثلا هذا هو القياس^(٢).

كذلك يلزم حذف "من" ومجرورها إذا كان اسم التفضيل كلمة "أول" التي وقعت صفة لكلمة "عام" يقول شيخ النحاة سيبويه : "وسألت الخليل عن قولهم "من عام أول" و "من عام أول" - يعني برفع الأخير ونصب الأول - فقال : "أول ههنا صفة وهو أفضل من عامك، ولكن ألزموه الحذف استخفافا".

وإذا قلت : "عام أول" ، فإتما جاز هذا الكلام ؛ لأنه تعلم به أنك تعني العام الذي يليه عامك :

أما قوله : "أبدأ بهذا أول" و"أبدأ بها أول" فإتما نريد أيضا : أول من كذا ، ولكن الحذف جاز جيد ، كما تقول "أنت تريد أفضل من

(١) الكهف ٣٤ .

(٢) أنظر التصريح ج ٢ ص ١٠٣ .

غيرك ، إلا أن الحذف لزم صفة "عام" لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه (١) .

فقد أفادنا كيف لزم الحذف لـ"من" ومجرورها بعد "أول" إذا كانت صفة واقعة "لعام" لأنه لما كثر ذلك في كلامهم علم منه المخاطب بالمراد وأنه يعني: العام الذي يليه عامك .

ب- تصرف "آخر" عند العرب :

كلمة "آخر" اسم التفضيل تحذف بعده "من" ولكنها مرادة، ولهذا ينصرف، وتجمع وتثنى وتؤنث، مع أن القياس فيها الإفراد والتذكير، كما لو كانت "من" مذكورة بعدها .

إلا أنه لما كثر حذف "من" معها ، وكثر استعمالها مفردة من الموصول في نحو "مررت بغلام مجتهد وغلام آخر" أجروها مجرى الأسماء فجمعوها وثنوها فقالوا: "مررت بأخرين" "وبأخرين" الأول بالثنائية والثاني بالجمع، قال تعالى: ﴿ وَأَخْرَسْنَاهَا ﴾ (٢) .

وقال سبحانه: ﴿ وَأَخْرُوزٍ أَعْرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ ﴾ (٣) .

وبهذا فقد فارقت "آخر" أخواتها ونظائرها من أسماء التفضيل التي إذا حذف منها "من" ومجرورها وكان مقدرة استوي فيها المؤنث والمذكر نحو قوله تعالى: ﴿ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ ﴾ (٤) بغير "ال" والإضافة في "آخر" "فآخر" قد أخذ من الطرفين حظاً فأخذ من الأول منع الصرف وأخذ من الثاني التثنية والجمع والتأنيث (٥) .

(١) الكتاب ج ٣ ص ٢٨٨ .

(٢) آل عمران ٧ .

(٣) التوبة ١٠٢ .

(٤) الكهف ٤٦ .

(٥) انظر ابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ .

جـ- اسم التفضيل يعامل معاملة الأسماء :

علم مما سبق^(١) أن القياس في " اسم التفضيل " أنه لا يتثنى ولا يجمع ولا يؤنث إذا جاء مجرداً من "ل" والإضافة ولهذا نجد أبا نواس في قوله :

كأن صغري وكبري من فقاقتها .: . حصباء در علي أرض من الذهب (٢)
فقد ترك أبونواس القياس : وهو "أصغر وأكبر" ولعل عذره أنه استعمله استعمال الأسماء ولقد وردت صفات كثر مجئها بدون كلام موصوف نحو "دنيا" "عليا" و "قصوي" فهي في الأصل - صفات بوزن فُعْلي ومذكراتها "الأدني" "الأعلي" "الأقصي" فلما استعملها العرب استعمال الأسماء - في حالة التنكير فلا يكبدون يذكرون معها الموصوف - عاملوها معاملة الأسماء فأنتت وجمعت وثنيت وحقها ألا تتصرف هكذا إلا مع "ال" أو الإضافة فيقال "الدنيا" أو "دنيا الناس".

يقول العجاج :

يوم تري النفوس ما أعدت .: . في سعي دنيا طالما قدمت (٣)
قال الجاربردي : تقول إتهما اسمان ، وأنت كما تصف بهما ،

وتقول : الدار الدنيا والمنزلة العليا ؟

قلت : هذان وإن كنت تراهما صفتين فإتهما لا يكونان كذلك إلا في حال التعريف ، فلما اختص كونهما صفة بحال التعريف كان كونهما صفة كلا صفة (٤) .

(١) ص ٣٦ من البحث .

(٢) انظر ديوانه ٣٩ والتصريح ج ٢ ص ١٠٢ وابن يعيش ج ٦ ص ١٠٠ والأشموني ج ٦ ص ٤٨ .

(٣) انظر الخزانة ج ٨ ص ١٩٦ وابن يعيش ج ٦ ص ١٠٠ وشرح الكاف للرضي ج ٢ ص ٢١٩ .

(٤) الجاربردي ج ١ ص ٣٠٨ .

والعني:- فيما سبق كله - أن "كبري" و"صغري" و"قصوي" و"عليا" قد استعملت صفات محضة إذا كانت "بال" فإذا اعترها التنكير استعملت الأسماء بدون أن يتقدم عليها موصوف وبذا تصرفت تصرف الأسماء .

٣- تخفيف المضاف إليه في المنادي :

تقول العرب : "يا ابن أم" و "يا ابن عم" بفتح ميم "أم" و"عم" فهم يجعلون ذلك التركيب بمنزلة اسم واحد وهذا لكثرة في كلامهم من "يا ابن أبي" و"يا غلام أخي" كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا إلي الياء مثله في ذلك "أحد عشر أقبيل" ولك أن تقول إنهم حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم .

والأصل والقياس أن المنادي إذا كان مضافا لمضاف إلي ياء المتكلم فإنهم لا يحذفون ياء المتكلم ، وذلك نحو "يا غلام صديقي" و"يا ابن أخي"؛ لأن المضاف لياء المتكلم لا يقع عليه النداء في هذه الحالة ، ونحذف إذا وقعت موقع التنوين ، لأنه يحذف فيه .

إلا أن العرب خالفت هذا الأصل والاضطراد في "يا ابن أم" و "يا بن عم" فحذفت ياء المتكلم تخفيفاً لكثرة الاستعمال كما نكره النحاة وبيان ذلك ؟

١- أن العرب تقول "يا ابن أم" و "يا ابن عم" يكسر ميمها وبهذا قرأ ابن عامر والكسائي في قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ (١) .

ويوضح سيبويه هذه اللفظة بأحد التفسيرين الآتيين .

الأول : أن المنادي وما أضيف إليه قد جعل اسما واحدا ثم أضيفا إلي الياء التي حذفت اكتفاء بالكسرة قبلها كما يفعل بالمنادي المضاف للياء مثل "يا عبدا" .

(١) طه ٩٤ والقراءة في الإتحاف ج ٢ ص ٢٥٥ .

التفسير الآخر: أن يكون المنادى مضافا إلي "أم" و "عم" المضافين للياء ، وقد حذفوا الياء مما أضيف إليه المنادى - مع أن الأصل إثباتها - وذلك لكثرة التردد علي اللسان وهو ما يسمي كثرة الاستعمال ولذلك يقول سيبويه : وذلك قوله : "وإن شئت قلت حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم أ.هـ^(١) .

٢- أن العرب تفتح آخر "أم" و "عم" وهذا ثابت وموجود في قراءة أبي عمر^(٢) ، ويطل لذلك سيبويه أن المنادى "ابن" وما يليه "أم" أو "عم" جعلوا معا بمنزلة اسم واحد فيحذفون فتحة آخره بناء وليس نصبا فهذه الفتحة نزلت منزلة فتحة "خمسة عشر" وإما كان ذلك من فتح آخرهما لأنه أعتبر تخفيفا لكثرة الاستعمال دون غيرهما من النظير وهو "يا ابن أخي" و "يا غلام صديقي" وغير سيبويه يجوز في تفسير هذا الفتح، أن الأصل عنده "يا ابن أما" بالألف في "أما" المنقلبة عن ياء المتكلم، ثم حذفت هذه الألف تخفيفا، لأنها بدل من الياء وحذفت مما أضيف إليه المنادى، وهي غير محذوفة في نظائرها ، لأن النظائر قليلة الدوران علي لسانهم وعلي هذا ففتحة "ابن" للإعراب مثلها في ذلك "يا غلام صديقي"^(٣) .

٤ - أسلوب القسم :

لما كان أسلوب القسم يكثر ويتردد علي لسانهم فقد وقع فيه التغيير تخفيفا أو استخفافا وكان ذلك التغيير واقعا في أكثر من جهة.

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) أنظر الإنصاف ج ٢ ص ٢٥٥ .

(٣) انظر المصدر السابق .

أ - يحذف المبتدأ في القسم :

لننظر في الأمثلة الآتية ونتعرف على المبتدأ المحذوف لكثرة الاستعمال: "لاها الله ذا" و "إيها الله ذا" وتقولها لعمر الله ذا^(١) .
وبين ذلك جاءت "ها" للتنبيه قبل لفظ الجلالة وكانت بدلا من حرف القسم قبل المقسم به وحروف التنبيه من تمام اسم الإشارة وقد فصل بينهما بالمقسم به وهو لفظ الجلالة أو تقول قدم حرف التنبيه من قول الخليل - رحمه الله - "إن " ذا" خبر لمبتدأ محذوف ، أيها الله الأمر ذا ، والجواب الذي يأتي بعده نحو (لاها الله ذا لأفعلن بدل من الجواب الأول ، "الأمر ذا" فجملة " الأمر ذا " جواب القسم .

هـ - التغيير في الأمثال وما أشبهها :

إن العرب تلتزم فتح "حاء" "حب" مع "ذا" ويجوز أن تضم هذه الحاء مع غير "ذا" وذلك ، لأن "حبذا" كثيرة على اللسان عندهم حتى إنها صارت كالمثل ، فهي مثل "الصفيف ضعيت اللبن"^(٢) وهي بكسر التاء وتقال لغير المفرد المؤنث كما يقال له^(٣) .

ولقد أفرد سيبويه الأمثال تحت عنوان: "وهذه حجج سمعت من العرب ، وممن يوثق به ، يزعم أنه سمعها من العرب"^(٤) .
وجاء بعده اللزمخشري فنقل هذا في مفصله ، ولما كانت الأمثال وما جرى مجراها مهمة في التغيير لكثرة الاستعمال أحببت أن لا يحرم بحثي هذا من تغيير الأمثال فلقد ذكر سيبويه من الأمثال قولهم : "اللهم ضبعا وذنباً" إذا كان يدعو بذلك على غنم الرجل فقال : "وإذا سألهم ما يعنون ؟ قالوا : "اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذنباً"^(٥) .

(١) شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) فصيح ثعلب ٨٩ .

(٣) أنظر التصريح ج ٢ ص ١٠٠ .

(٤) الكتاب ج ١ ص ١٥٥ .

(٥) الكتاب ج ٢ ص ٢٥٥ .

قال : أبو العباس سمعنا أن هذا دعاء لها، لا دعاء عليها، لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا ، فأفلتت الغم .

قال : "وأما ما وصفه سيبويه فإنه يريد نثبا من هنا وضبعا من ههنا فلا يصل كل واحد منهما إلي الآخر، وإن اجتمعا في الغم^(١) .

ومن ذلك أن أبا الخطاب الأخفش سمع بعض العرب قيل له : "لم أفسدتم مكاتكم هذا ؟ فقال الصبيان بأبي^(٢) كأنه خشي أن يلام : فقال لم الصبيان فأضمر الفعل الناصب تخفيفا ولقد نقل سيبويه كثيرا عن يوثق به أنه قيل لبعضهم : أما بمكان كذا وجد ؟^(٣) .

قال : بلي وجاذا أي أعرف به وجاذا، أي أعرف به وجاذا ، فأضمر العامل.

ولقد نقل أن العرب تقول : "الظباء علي البقر" أي خل الظباء علي البقر، أي خل الناس خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة ويروي كثير من النحويين (الكلاب علي البقر) وهي رواية للميداني^(٤) .
ونكر ابن يعيش بعضا من الأمثال منها : "أصبح ليل" وافتد مخنوق "وأطرق كرا" .

ولقد قال معقبا عليها : "قد جاء عنهم حذف حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا أن هذه أمثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف النداء منها ، فقال أبو العباس المبرد :

الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال^(٥) .

(١) ابن يعيش ج ١ ص ١٢٦ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢٥٥ .

(٣) الوجذ نفرة ماء ، والمثل في لسان العرب وعند سيبويه أيضا (وجذ) .

(٤) مجمع الأمثال ج ٣ ص ٢٢ .

(٥) شرح ابن يعيش ج ٢ ص ١٦ .

ويقول ابن يعيش : "وأما قولهم : "هذا ولا زعماتك" فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ويصح غيرها ، فلما صح خلاف قوله قيل هذا ولا زعماتك ، أي هذا هو الحق ، ولا أتوهم زعماتك ، ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو "أتوهم" وشبهه ، لأنه جرى مثلا ، والأمثال لا تغير ، وظهور عامله ضرب من التغيير^(١) .

ويذكر ابن يعيش المثل كثيرا في شرح المفصل لتوضيح الحذف لكثرة الاستعمال نحو "كل شيء ولا شتيمة حر" والتقدير كل شيء ولا تأت شتيمة حر ، ويرفع الأول وينصب الثاني أي كل شيء أمم ولا تشتمن الحر^(٢) .

كما أن ابن يعيش حدثنا عن أشياء تجرى مجرى المثل فيذكر : "كلاهما وتمرا" قد رواه الميداني في مجمعه^(٣) والرواية برفع "كلا" ونصبها فمن رفع جعته مبتدأ والخبر محذوف ، أي كلاهما ثابت لي وزدني تمرا، ومن نصب أضمر فعلا، أي اعطني كليهما وتمرا. ولقد جاء الرضي وعلق علي الحذف في المثل بقوله : "ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا أو كالمثل في كثرة الاستعمال والأمثال لا تتغير"^(٤) .

كما أن ابن هشام علق علي المثل "الكلاب علي البقر" فقال "الكلاب" منصوب بفعل محذوف وجوبا أي "أرسل" ولا يجوز ذكره ، لأن ذكره يغير المثل، والأمثال لا تتغير، لأنها لما تشابه مضربها بموردها لزم أن يلتزم فيها أصلها^(٥) .

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٧ .

(٢) أنظر ابن يعيش ج ٢ ص ٢٧ والكتاب ج ١ ص ٢٨٠ .

(٣) مجمع الأمثال ج ٣ ص ٣٨ .

(٤) شرح الكافية ج ١ ص ١٠٣ .

(٥) التصريح ج ١ ص ١٣١ .

مما يتعلق بالتخفيف في الأمثال القول بأن (الأمثال لا تتغير) هذه المقولة تضيف في فهم تغيير كثرة الاستعمال ، لأن معنى عدم تغيير الأمثال ، أن المثل عندما نطقته العرب لاحظوا عدم طرو ما يخرجها عن اللفظ الذي جاء موردها بها وإنما تكثر عند العرب في لسانهم فوضعوا أولا علي التخفيف وهذا هو المعنى الذي جاء به الأخفش يقول السيوطي : "وقال ابن الدهان في الغرة : ذهب الأخفش إلي أن ما غير لكثرة استعماله إنما تصورته العرب ، أنه لا بد من استعماله فابتدأوا بتغييره علما بأنه لا بد من كثرة استعماله الداعية إلى تغييره (١) .

وأعلم أن الأمثال وشبهها يسمونها "السماعيات" أي أن الحذف وقع فيها ولا يحتاج إلي ضابط صرفي ولا نحوي .

وهنا يقول الشيخ الرضي - رحمة الله - : "وعله وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به عله وجوب الحذف ، أي : كثرة الاستعمال ، بخلاف المنادي فإن الضابط كونه منادي (٢) .

وجاء في الشافية أن الجاربردي قال : "وأما هوالك يريد في جمع "هالك" لا "هالكة" فجاء في المثل "فلان هالك في الهوالك" والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس (٣) .

ولقد ذكر الشيخ الأشموني في قولهم: اسق رقاس فإتها سقاية".
وإنهم لم يقولوا كما هو القياس لمكان الأمثال من كثرة الاستعمال(٤).

(١) الأشباه والنظائر للإمام السيوطي ج ١ ص ٣٣٥ دار الكتب العلمية.

(٢) شرح الكافية ج ١ ص ١٣١ .

(٣) الجاربردي ج ١ ص ١٣٤ .

(٤) الأشموني ج ٤ ص ٢٨٥ .

شبه الأمثال :

والمقصود بهذا: الشبه في كثرة الاستعمال وفيه هنا يقول اللقائي: " الفرق بينه وبين المثل . أن المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له ، وما جرى مجراه : كلام مستعمل فيما وضع له ، شائع الاستعمال ، أي : كثير للدور على الألسنة "(١) .

نماذج جرت مجرى الأمثال :

يقولون : "حسبك خيرا لك" وقولك (وراعك أوسع) أي حسبك وأت خيرا لك، ووراعك وأت مكانا أوسع لك .

ويقولون: "انته قاصدا" أي انته وأنت قاصدا وقد ورد في القرآن الكريم: ﴿ إِنهَآ خَيْرَآ لَكُمْ ﴾ (٢) فيعربون "خيرا" مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، أي: وآتوا وقدر الكسائي يكن الانتهاء خيرا لكم ، ورد بأن "كان" لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا إلا بعد "إن" و "لو" وقدر الفراء، انتهوا انتهاء خيرا لكم (٣) .

ونكر سبويه مثلا لما حذف شذوذا من كثرة الاستعمال وهذا المثل "حينئذ الآن" وهذه العبارة اختصار لجملتين والمعنى كان ما تقول حينئذ وسمع إلي الآن (٤) .

و"حين" ظرف و"الآن" ظرف أيضا، وكل ظرف يحتاج إلي متعلق وهنا يقول ابن يعيش: "ولابد لكل واحد منهما من عامل ولا عامل في اللفظ فكانا مقدرين في النية، والتقدير: كان هذا حينئذ، وسمع الآن

(١) حاشية ياسين ج ١ ص ٣١٥ .

(٢) النساء ١٧١ .

(٣) شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٩ .

(٤) الكتاب ج ١ ص ٢٢٤ .

إليّ ، فكان تامة وهي عاملة في "حينئذ" ، واسمع عاملة في "الآن" ولا تكون "كان" عاملة فيهما ، لأن الفعل الواحد لا يكون له ظرفان (١) .
وهنا حذف فعلا الجملتين حذف لازما اكتفاء بالظرفين لجريه مجرى المثل .

٦- "ولاسيما" :

النحاة يجعلون "لاسيما" أسلوبا من أساليب الاستثناء ، لأن ما بعدها يخالف ما قبلها فتقول: "ما جاعني القوم ولاسيما زيد" أي أن زيدا قد خص بمزية المجيء أولا ، أو أنه كان مخلصا في المجيء ومن هنا كانت المخالفة ، لأنه مجيئه ليس كمجيء القوم وهذا معني الإخراج وإن كان ما بعد "سيما" مفصولا عن ما قبلها ولذلك يقول ابن يعيش : "ولا يستثنى بـ"لاسيما" إلا فيما يراد تعظيمه .

أما الإعراب لما بعدها فيكون الرفع والجر سواء كان نكرة أو معرفة ويفضل الجر على أن "ما" في لاسيما زائدة .

و "سيء مضافة إلي ما بعد "ما" ولكن الرفع قبيح ، لأن "ما" فيه موصولة ، وما بعدها خبر مبتدأ محذوف أي لا مثل الذي هو زيد ، فالحذف وقع في ما ليس بفضلته يقول امرؤ القيس

ألا رب يوم منهن صالح . : . ولاسيما يوم بدارة جُلجُل (٢)
فيوم يصح أن يكون مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً علي التمييز عند ابن هشام أو يكون منصوبا علي الظرفية عند ابن يعيش (٣) .
والرضي يرى أنه منصوب بإضمار "أعني" (٤) .

(١) ابن يعيش ج ٢ ص ٤٧ .

(٢) انظر ديوانه ١٤٥ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤٩ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٦ .

(٣) المغني ج ١ ص ١٢٣ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٦ .

(٤) شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٩ .

تصرفات "لاسيما" :

هذه اللفظة قد تصرفت تصرفات كثيرة وذلك لكثرة الاستعمال عند العرب فتراها .

أ- مشددة الياء مسبوقه "بلا" التي جاءت بعد الواو يقول ابن هشام قال ثعلب : "من استعمله علي خلاف ما جاء في قوله "ولاسيما يوم بدارة جُلجل" فهو مخطئ (١) .

ب- قد يأتي "سيما" مخففة فتحذف منها "لا" وإحدى باء "سيما" وقد تحذف منها الواو قال الشاعر :

فه بالعقود وبالإيمان لاسيما .: . عقد وفاء به من أعظم القرب (٢)

ج- يحذف ما بعد "لاسيما" فيصير بمعنى "خصوصا" فهو منصوب المحل لأنه مفعول مطلق ، لأنه قام مقام "خصوصا" مثل "أحب زيدا ولاسيما راكبا" أو "لاسيما في المدرسة" كل هذا التغيير في لفظة "ولاسيما" لأن العرب استعملته كثيرا وفي المثالين السابقين يمكن أن تحذف الواو وأن تبقى (٣) .

٧- التوسع في الظرف والمجرور :

قال تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٤) في الآية الكريمة حدث تقديم جائز في الخبر وهو "مع" لأنه ظرف والعرب تتوسع في الظروف بتقديمها ولم تتوسع في غيرها يقول ابن عصفور وإنما جاز تقديم الخبر - يعني في قوله: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٥) إذا كان ظرفا ، لأن العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها (١) ، والسبب في

(١) المغني ج ١ ص ١٢٣ وشرح الأشموني ج ٢ ص ١٦٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤٩ .

(٤) للشرح ١ .

(٥) السابق .

(٦) شرح المقرب لابن عصفور للدكتور علي فاخر ١١٣٦ .

اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات : أن كل كلام لابد فيه من ظروف ملفوظ به أو مقدر : ألا ترى أنك إذا قلت : "قام زيد" فلا بد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان فيها فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره ويفهم من كلام ابن عصفور معنى كثرة الظرف في كلام العرب ، وأن معنى الاتساع فيه وفي المجرور هو التسامح في وضعهما في الجملة .

ويقول ابن هشام: "واغتفروا توسط الظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما"^(١) وتزيد على ذلك أن الأفعال تدل على الزمان والمكان وإن لم يذكر ، وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغني عنه ، فمتى فصل لواحد منهما كان الفصل كلا فصل ومتى قدم واحد منهما كان كالمؤخر^(٢) .

فالتوسع في الظرف والمجرور هو تقديمها أو الفصل بهما حيث لا يندم ولا يفصل بغيرهما .

وفيما يلي صور مختلفة لهذا التوسع :

١- يتقدم الظرف والمجرور على "ما" النافية مع لزومها التصدر ومنعها عمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك مثل: "أنا عن معروفك ما استغيت"^(٣) .

٢- الظروف والمجرور يقدمان على العامل المعنوي مثل "أكل يوم لك صديق" فالفاعل "في كل يوم" المجرور "لك"^(٤) .

(١) التصريح ج ١ ص ٢١٤ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو للإمام السيوطي ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) انظر المغني ج ٢ ص ١٩٩ والأشباه والنظائر ج ١ ص ٢٨٧ .

(٤) الأشباه والنظائر ج ١ ص ٢٨٧ .

٣- يقدمان معمولين لصلة "أل" علي الأرجح في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّامِدِينَ﴾^(١) فالمجرور فيه معمول لاسم الفاعل الواقع صلة "لأل" خلافا لمن جعله متعلقا بمحذوف^(٢).

٤- في إن وأخواتها لا تتوسط أخبارها بينها وبين أسمائها، لأن في هذا التوسط ذهاب صورة تقدم المنصوب علي المرفوع وهذه الصورة اهتم بها العرب للتفريق بين هذه الحروف وبين الأفعال التي حملت هي عليها وتنبها علي أصالة الأفعال في العمل وفرعية هذه الحروف^(٣).

٥- يفصل بالظرف والجار والمجرور بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن ، لأن العرب يجرون القول مجرى الظن إذا وقع بعد الاستفهام متصل بالقول أو مفعول بالظرف أو المجرور مثل "أفي المسجد تقول محمدا مقيما" ؟ وعندما نقول أعندنا تقول "هنذا جالسة" قال الشاعر :

أبعد بعد تقول الدار جامعة .: شملني بهم؟ أم تقول البعد محتوما؟^(٤)
لقد فصل بالظرف "بعد" بين "الهمزة" و"تقول" وعملت "تقول" عمل "ظن" فلو فصل بغير ظرف أو مجرور وجبت حكاية ما بعد القول "أأنت تقول محمد مسافر".

ومن ذلك أيضا أن أخبار "إن" وأخواتها إذا كانت ظرفا أو مجرورا فإنه يصح حذفها والسكوت علي أسمائها كقول العرب: "إن مالا وإن ولد وإن عددا" في جواب هل لهم مال؟ وهل لهم ولد؟ والأخبار علي

(١) يوسف ٢٠ .

(٢) انظر المغني ج ٢ ص ١٩٩ .

(٣) انظر التصريح ج ٢ ص ٢١٤ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر ج ١ ص ٢٨٧ والتصريح ج ١ ص ٢٦٣

والمغني ج ٢ ص ١٩٩ .

ذلك مقدره فتقول "إن لهم مالا" و"إن لهم ولدا" و"إن لهم عددا" يقول الشاعر .

إن محملا وإن مـرتحلا .: وإن في السفر إذ مضوا مهلا (١)
والمعنى : إن لنا محلا إذا عشنا وإن لنا مرتحلا إلى الآخرة وقول
العرب "إن غيرها إبلا وشاء" فغيرها اسم "إن" والخبر جاء محذوفا ،
وإبلا وشاة تمييز ومنه قول رؤبة :

يا ليت أيام الصبا رواجعا (٢)

والتقدير: يا ليت أيام الصبا لنا وأحسن منه أن تكون "ليت"
ناصبة للجزعين كما هو لغة تميم^(٣) وعليه يكون الخبر محذوفا
للتساع في الظرف^(٤) والمجرور كما هو واضح^(٥) .

٨- فصل فعل التعجب من معموله بالظرف والمجرور :

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بمجرور أو ظرف ، وهذا
المجرور والظرف غير متعلقين بفعل ممنوع باتفاق النحاة ولكن
النحاة اختلفوا في حكم الفصل إذا كتبا متعلقين بفعل التعجب .

١- الأخص والمبرد وأكثر نحاة البصرة يمنعون وحجتهم أن
أسلوب التعجب أخذ حكم الأمثال للزومه لطريقة واحدة ، والأمثال لا
تغير وأن فعل التعجب ضعيف لعدم التصرف .

٢- أن الجرمي والفراء والزجاج والفارسي وابن خروف يجوزون الفصل
نحو "ما أحسن في الشعر محمدا" وأكرم عندنا بمحمد وأنهم يبررون
:

(١) انظر العيني والأشموني ج ٢ ص ٢٦ .

(٢) انظر ديوانه ١٣٧ (دار صعب ببيوت) والخزانة ج ١٠ ص ٤٥٢

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٧ والخزانة ج ١ ص ٢٣٤
وابن يعيش ج ١ ص ١٠٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٧ ، ١١٣٦ ، وابن يعيش
١٥٠/٧ .

(٥) شرح المقرب لابن عصفور شرح د/ علي فاخر .

ذلك بأن فعل التعجب ليس أضعف من "إن" وقد أجزى فصلها من اسمها بالظرف وهذا الرأي هو الذي يرتضيه ، لأن كون التعجب كالأمثال معارض بالتوسع في الظروف والمجرور ، يقول الشيخ خالد الأزهرى : "والصحيح " الجواز للتوسع فيهما (١) .

٩- فصل "كم" الاستفهامية من مميزها بالظرف والمجرور :
كم الاستفهامية معناها للعدد المبني خمسة عشر مثلا وأخواتها أو ما فيه النون نحو "عشرون" وأخواتها (٢) .

ويجوز الفصل بين "كم" الاستفهامية هذه ومميزها بالمجرور والظرف وهذا الجواز يكون حسنا نقول: "كم لك غلاما" ؟ "وكم عندك جارية" ؟ ولكن هذا الفصل لا يحسن في الأعداد السابقة التي بمعنى "كم" لا تقول عندي أربعة عشر في المدرسة طالبا" ولا تقول هؤلاء عشرون عندي كتابا لأن كم هذه في الأصل تكون مستحقة للتمكن بحكم اسميتها ، ثم بعد ذلك منعت التمکن ، لأن البناء قد أوجب لها وهي تشبه الحروف فجعل هذا الفصل عوضا لها ، لأنها منعت من التصرف وقد يجيء الفصل قبيحا فيما كان معناها وتمييزه نحو "قبضت أربعة عشر لك جنيتها" أو رأيت شرين في الدار رجلا" (٣) .

١٠- التغيير في أسلوب النفي لكثرة الاستعمال :

النفي والنداء موضعا تخفيف، لأنه كثير الدوران في لسانهم (٤) .

أ- اسم "لا" المحذوف :

القياس في اسم "لا" الذكر دون الحذف أما إذا كان خبرها كلمة "عليك" في مثل "لا عليك" فإن اسمها يحذف لكثرة الدوران في اللسان

(١) التصريح ج ٢ ص ٩٠ .

(٢) شرح الكافية ج ٢ ص ٩٦ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ج ٤ ص ١٣٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ٩٦ .

(٤) انظر الكتاب ج ٢ ص ٢٧٨ .

العربي أو لكثرة الاستعمال ، فإنه هنا كلام جرى مجرى المثل فيعرف المخاطب المراد "لا بأس عليك"، أو لا شيء عليك ، ولا يكون هذا في غير "عليك" فلا تقول "لا فيك" و "لا منك" ويكون المراد : لا خير فيك لا شر منك، بل يصرح باسم "لا" هنا لعدم الكثرة والدوران في الكلام^(١).

ب- ومثل "لا عليك" في الحذف والتخفيف قول العرب: "لا كالعشبة عشية" يريدون بذلك " لا رجل كزيد" ولا عشية كالعشية فالجار والمجرور "كزيد" و "كالعشية" خبر "لا" واسمها محذوف للتخفيف لكثرة الدوران في كلامهم وجاء قول امرئ القيس :
ويلمها في هواء القوم طالبة . : ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب (٢)
فقول امرئ القيس "كهذا" خبر "لا" وجاء اسمها محذوفا لكثرة الاستعمال أو الدوران في كلامهم أي لا شيء كهذا الذي في الأرض ، ولما كان النفي قد دار في لسانهم كثيرا حذفوا في لا عليك وفي "لا كزيد رجلا" .

ج- العدول عن تكرار "لا" :

إذا استعملت "لا" بمعنى "غير" وكان المقصود سلب ما أضيف إليه نحو "غضبت من لا شيء" بجر شيء بالحرف ومثل ذلك "ابن لا شيء" بجر شيء بالإضافة ومثل ذلك "أنتك ولا شينا سواك" بنصب شيء "عظفا علي اسم "إن" ومثل "أنت ولا شيء سواء" برفع شيء عظفا علي المبتدأ فقها أن تكرر لإهمالها ، ولكنها هنا وردت عن العرب في هذه الأساليب غير مكررة تخفيفا لما كثر استعماله وهو "لا" مع "شيء"^(٣) .

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) ديوانه ٦٩ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٥٩ .

د- المضارع يقع كثيرا حالا مع "لا" النافية :

إذا وقعت جملة الحال فعلية وفعلها مضارع مثبت ربطت بصاحبها بواسطة الضمير وحده ، لأن المضارع بوزن اسم الفاعل لفظا ومعنى فإن الحذف والتخفيف فيه لكثرة الدوران في اللسان العربي وذلك نحو "جاء زيد يسرع" بمعنى "مسرعا" والمضارع هنا يصلح للحال فبين الحالين تناسب فهنا يستغني عن الربط بالواو^(١) .

وبذا تكون محذوفة لكثرة الاستعمال، وإذا نفي هذا المضارع "بلا" لزمه الضمير كما تلزم المضارع المثبت ، لأن قولك "جاء محمد لا يسرع" في معنى جاء غير مسرع فلا تغير الكلام - في الأغلب" عما كان عليه لكثرته عندهم^(٢) .

التغيير في أفاظ اللغة من كثرة الدوران

لقد كان لدوران الكلام على اللسان العربي فضل في التغيير الذي يكون مراده التخفيف ، ومعنى هذا أن القياس يقتضي إعرابا معينا فتدعو كثرة الاستعمال إلى إعراب غيره ، أو أن يكون القياس أكثر من إعراب ولكن كثرة الاستعمال تلزمه إعرابا واحدا أو أن هذه الكثرة تدعو إلى البناء والقياس يدعو إلى الإعراب ، أو أن يكون المبني محركا بحركة خاصة ولكن كثرة الاستعمال تخرجه عن هذا إلى غيره ، أو أن تحرك حركات البنية لغير مقتضى سوى الكثرة وفيما يلي دراسة هذه في الآتي:

١- البناء من كثرة الاستعمال في الآتي :

- أ- بناء فعل الأمر عند البصريين .
- ب- قولهم أعطيته بادئ ذي بدئ .
- ج- قولهم : " لهي أبوك " .

(١) انظر المغني ج ١ ص ١٢٣ ج ٢ ص ١٦٨ .

(٢) المصدر السابق .

- د- قولهم " يا ابن عم " " يا ابن أم " .
- ٢- تعدد نعوت لفظ الجلالة .
- ٣- إضافة العدد إلي مميزه .
- ٤- نصب "غدوة" بعد "لدث" .
- د- تفضيل بعض الحركات علي بعض في :
 - أ- إسكان لام الأمر .
 - ب- فتح عين بعض الأعلام المستحقاً للكسر وعكسه.
 - ج- إسكان هاء الضميرين "هو" و "هي" .
 - د- كسر حرف المضارعة في "بأبي" و "يؤجل" .
 - هـ- ضم ميم "من" الجارة .
 - و- فتح المنادي المستحق للضم .
 - ز- فتح آخر "أين" و "كيف" .
 - ح- فتح نون "من" قبل "أل" .

وإليك تفصيل كل من ذلك حسب ترتيبه :

أ- البناء لكثرة دوران الكلام علي اللسان العربي :

والمقصود : أن يكون كثرة الاستعمال سبباً في بناء الكلمة ، وقد كانت هذه الكثرة تدعو إلي التخفيف بالإعراب ، بالإعراب تخفيف ودليل علي تمكن الاسم في الاسمية فقد سمعنا حديث الصرف والتنوين "غدوة" بعد "لدن" وأنه ضرب من التخفيف لأن تنوين الكلمة دليل علي تمكنها في الاسمية وذلك بالإبعاد عن شبه الفعل الذي اقتضي مع الصرف^(١) .

وفيما ورد عن النحاة أشياء غير قليلة يظهر فيها التعليل للبناء أنه كثرة الاستعمال وفيما يلي ألوان من المبيّنات بسبب كثرة الاستعمال .

(١) الخصائص بتعديل بسيط ج ١ ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

أ - بناء فعل الأمر عند البصريين :

دخول اللام على المضارع أصل في الأمر ويلزم هذا الدخول لإفادة الأمر، لأن الحروف موضوعة لإفادة المعاني مثل "لا" للنهي و"لم" للنفي، لكن العرب في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لكثرة أمر المخاطب في كلامهم، ولما حدث هذا الحذف لم يأتوا بلام الأمر، لأنها تعمل الجزم ولم يعد الفعل صالحا للجزم بحذف حرف المضارعة.

يعني أن كثرة الاستعمال في الفعل المضارع المقرون باللام التي للأمر حذفت حرف المضارعة واللام وأصبح فعل الأمر مبنيًا بعد إعرابه وهذا ما ذهب إليه البصريون فقال البصريون فعل الأمر مبني، لأن قياسه أن يكون مجزوما باللام ولما حذفت اللام من مع حرف المضارعة تخفيفا لكثرة الاستعمال زالت علة إعرابه وهي موازنة الاسم فرجع الفعل إلى أصله من البناء (١).

ب - قولهم أعطيته "بادي ذي بدئ" :

أصل هذه العبارة "بادي بدي" بوزن "فاعل فعيل" وهو نكرة ومحلها نصب، لأنه حال وهو مضاف ومضاف إليه ولذلك الأصل فيه أن يكون كل منهما معربا ، ولكن لما كثر استعماله ودوراته في الكلام حتى أصبح المعنى المستفاد من مجموع الكلمتين هو بعينه المستفاد من كلمة واحدة ، لأن معنى "بادي بدي" مبتدئ فكان المضاف والمضاف إليه في هذه العبارة قد ذهب مغامها الأصلي وأصبح يفيد معنى المفرد وبهذا أشبهه بالمركب "خمسة عشر" ونحوه فبني اللفظان وإن لم يضمن الحرف فهذا البناء لا أصل له في القياس ومع ذلك خفت اللفظية بالبناء وذلك لكثرة الدوران فلقد قال الرضي -

(١) انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٦٨ .

رحمه الله - أن الكلمة تخف بالبناء لتجرده من ترك التثوين والإعراب (١)

وفي القول السابق أربع لغات:

- ١- بادي بدي بسكون آخر الكلمتين .
- ٢- بادي بدا بسكون باء الأولى ، والألف في الثانية .
- ٣- بادي بدء بسكون ياء الأولى والثانية بوزن "سمع" .
- ٤- بادي بداء بسكون الياء الأولى والثانية بوزن حياء .

ج- قولهم "لهي أبوك":

لقد فسر الإمام علي (ع) هذه العبارة "لهي أبوك" بما يفيد أنه ميني علي الفتح لكثرتة في كلامهم وأصل هذه العبارة (الله أبوك) ، لأن الأصل فيه جار ومجرور ، وقدر "لام" التعريف فبقي لاه أبوك كما قال ذو الأصبغ الطواتي :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حساب علي (ع) ولا أنت وليائي فتقرونني (٢)

فبني لتضمن الحرف لوقوعه موقع الكفف التباينة ورجعنا الألف إلى أصلها من الياء لسكون العين (٣) .

وبذا تحكم أن كثرة الاستعمال والدوران في الكلام أدت إلى حذف لام الجر من لفظ الجلالة فبني اللفظ لتضمنه الحرف .

د- "يا ابن أم ويا ابن عم":

إذا أردنا أن نعود إلى أصل هذه العبارة فلا بد أن نرجع إلى كلام شيخ النحاة سيبويه إذا يقول: "وقالوا يا ابن أم" و "يا ابن عم" فجعلوا تلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر في كلامهم من "يا ابن أبي" و "يا غلام غلامي" وقد قالوا "يا ابن أم ويا ابن عم" كأنهم جعلوا الأول -

(١) شرح الكافية ج ٢ ص ٨٩ .

(٢) الخزانة ج ٧ ص ١٨٣ .

(٣) شرح الكافية للراضى ج ٢ ص ١٢٧ الخزانة ج ٧ ص ١٨٣ (١)

والآخر أسماء ثم أضافوا إلي الياء كقولك "يا أحد عشر أقبل" وإن شئت قلت حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم" (١) .

والتفسير لكلام سيبويه أن فتح آخر "يا ابن أم" و "يا ابن عم" من أن العرب نطقت هذه العبارة بجعلها بمنزلة اسم واحد أي جعوا "ابنا" و "أما" بمنزلة اسم واحد مركبين فبنيا علي الفتح ففتح "ابن" ليست نصبا وإنما هي بمنزلة الفتحة في "خمسة عشر" والاسمان ابن أم منادي في محل ضم من حيث كتنا كاسم واحد فبني بعد إعراب لكثرة دوراتها في لساتهم (٢) .

٢- تعدد النعوت بعد لفظ الجلالة :

إذا تعددت النعوت وكان المنعوت غير محتاج إلي واحد منها للتوضيح أو لغيره فيكون القياس والاطراد أنه يجوز في هذه النعوت جميعها الاتباع للمنعوت، والقطع إلي النصب أو غيره، ويشترط - في الجمع بين الاتباع والقطع - تقدم التابع فهذه كلها محتملة في القياس ، ولكن السماع لم يكن بهذا القياس في قوله عز وجل " بسم الله الرحمن الرحيم " ، فالمعروف والمتبع هنا أن الصفتين - "الرحمن" و "الرحيم" - تتبع إعراب لفظ الجلالة ، مع أن القياس هنا لا يشك أحد في حسنه، كأن يُقرأ: (الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعا علي المدح، أو يُقرأ بنصبهما معا علي المدح أيضا، أو يُقرأ برفع الأول ونصب الثاني .

فابن جني يقول: (وما أحسنه هنا - يريد القطع - وذلك أن الله تعالى إذا وُصف فليس الغرض من ذلك تعريفه بما تتبعه من صفته ، لأنه الاسم الذي لا يعترض شك فيه، فيحتاج إلي وصفة لتخليصه؛ لأنه الاسم الذي لا يُشك فيه، فيحتاج إلي وصفه لتخصيصه؛ بل للثناء

(١) الكتاب ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٧ .

عنه سبحانه وتعالى، وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى، وذلك أن إتباعه إعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص؛ فإذا عدل به عن إعرابه علم أنه للمدح أو الذم - في غير ذلك عز الله وتعالى - فلم يبق فيه هنا إلا المدح^(١).

٣- إضافة العدد إلي تمييزه :

العدد - من ثلاثة إلي عشرة - يضاف إلي تمييزه من الجموع التي للفتلة وهذه الجموع هي : "أفْعَلَة" "أفْعَل" "أفْعَال" و "فَعْلَه" والجمعان السالمان لمذكر ومؤنث .

فتقول : "ثلاثة أجمال" و"أربعة أفراخ" و"خمسة أرغفة" و"تسعة غلمة" و"ست مؤنات" و"سبع سماوات".

ولعله يطرأ عليك سؤال مفادة كيف يصح الإضافة ، والمضاف والمضاف إليه واحد؟ لأتلك إذا قلت "ثلاثة أكلب" كانت "الثلاثة" هي "الأكلب" فيكون من إضافة الشيء إلي نفسه .

والجواب عن ذلك : أن الإضافة إنما جازت وصحت ؛ لأن الثاني ليس الأول في كل شيء؛ لأن المضاف عدد والمضاف إليه معدود وبالطبع العدد غير المعدود فجازت الإضافة، فإذا جاء العدد منصوباً كان غير العدد لا محالة^(٢).

فلو ذهبت لترى أن اللسان العربي قد ترك القياس - وهو أن الشيء لا يضاف إلي نفسه - في الأعداد المضافة إلي المعدودات في أدنى العدد ، وفي لفظي مائة وألف وما يتضاعف منهما .
والعلة في ذلك كثرة الدوران في اللسان العربي فآثر تخفيفه ، وكذا في الإضافة تخفيف بترك التنوين والنون من المضاف^(٣).

(١) الخصائص بتصرف يسير ١/٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٢) انظر ابن يعيش ٦/١٩ .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١/٢١٨ .

أما إذا نظرت إلى الأعداد المركبة فبتك تجد أنهم يتركون الإضافة فيها لأن بها تركيب ثلاثة أسماء (أربعة - عشر - غلاما).
فإذاً ولي الأعداد المركبة غير المعدود سهلت الإضافة في مثل (أحد عشر)؛ لأن المتضايقين متغيران (١).

وقد جاء هذا القياس في هذه الأعداد شاذاً "ثلاثة أثواباً" بتنوين "ثلاثة" ونصب "أثواباً" على التمييز ، ولقد ذكروا هذا في الضرورات نحو قول الربيع الفزاري :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً .: فقد ذهب اللذادة والفتاء (٢)
فقال الشاعر "مائتين عاماً" ، وكثرة الاستعمال والدوران على اللسان يقتضي أن تخفف الإضافة بحذف النون فتكون (مائتي عام) .

٤ - نصب "عدوة" بعد "لدن" :

من الأسماء التي تلازم الإضافة فيجر ما بعدها لفظاً أو محلاً بوهي بمعنى أول غاية الزمان أو المكان نحو: "من لدن السماء" ومن لدن زيد يقول الله تعالى : ﴿ تَمَّ فَضَلْتِ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴾ (٣).

فـ "لدن" في الآية الكريمة جرت ما بعدها لفظاً بالإضافة أما الجر في المحل فيظهر في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ (٤).
وقول الشاعر القطامي :

صريع غوان راقهن ورقنه .: لدن شب حتى شاب سود الذوانب (٥)
فقد أضاف الشاعر "لدن" إلى جملة "شب" فهذا هو القياس والأصل في اللسان العربي .

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) انظر ابن يعيش ٦ / ٢١ ، والتصريح ١ / ٢٧٣ ، الخزانة ٧ / ٣٧٩ .

(٣) هود ١

(٤) الكهف ٦٥ .

(٥) الأشموني والعيني ٢ / ٢٦٣ ، والتصريح ٢ / ٤٦ وشرح كافية

للرضي ٢ / ١٢٣

أما إذا خرجت عن الأصل والقياس فكانت في صورها الآتية -
لكثرة الاستعمال- إفرادها عن الإضافة لكلمة "غدوة" فتأتي غدوة
منصوبة منونة علي التمييز، أو تكون مشبهة بمفعول به لتشبيهه
"لن" باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى، أو تأتي
"غدوة" خبراً لكان التي حذفت علي معني: لن كانت الساعة غدوة.

كذلك جاء عن العرب رفع غدوة بجعلها فاعلاً لـ"كان" التامة
المضمرة، علي معني لن كانت غدوة، أو تعرب خبراً لمبتدأ محذوف
أي لن وقت هو غدوة كل هذا لأنها كثيرة الاستعمال والدوران في
لسانهم، كما أن القياس في "غدوة" منع الصرف للتعريف والتأنيث^(١).
لكن العرب غيروها إلي الوجه الخفيف من منع الصرف كما
غيروها عن مقتضاها من الإضافة؛ لأن التثوين يحكم علي الاسم
بالخفة وعدم مشابهة الفعل^(٢).

كل هذا التغيير الطارئ عليها وتحويلها من القياس إلي الشذوذ
لكثرة الاستعمال ولذلك كان التغيير فيها دون نظائرها، فإذا جاء
كلمة مكان غدوة فحكم عليها بالإضافة لعدم الكثرة المقتضية للقياس
والأصل. فإذا قلت مثلاً "جنت من لن بكرة" لابد من إضافة "لن" إلي
"بكرة".

فلا يصح قطع "لن" ونصب بكرة كما حدث في "لن غدوة" وذلك
لعدم كثرة "بكرة" في لسانهم^(٣).

ولذا يقول الأشموني^(٤): "فلو عطف علي "غدوة" المنصوبة جاز
جر المعطوف مراعاة للأصل والقياس وجاز نصبه مراعاة للفظ.

(١) ابن يعيش ٤ / ١٥١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر الأشموني ٢ / ٢٦٣ .

لقد ذكر هذا الأخفش واستشهد ابن مالك نصب المعطوف وقال
إنه بعيد القياس، يقصد من وراء ذلك أن القياس هو ما بعد "لن"
مثل غيرها من الظروف .

ومما سمع عن غير القياس نصب "غوة" بعدها (١) .
وبذا أقول إن التغيير الذي أصاب كلمة "غوة" بعد "لن" غير لازم
بل يجوز معه العودة إلى القياس والأصل .

وهذا مما يتفق والرأي الذي يفسر أن التغيير يفتي لكثرة
الاستعمال ؛ لأن الكلام يكثر في اللسان العربي أولاً ثم يعتريه التغيير
لهذه الكثرة والدوران في اللسان .

٥- تفضيل بعض الحركات على بعض أو السكون على الحركة :

أ- إسكان لام الأمر فالفاء والهمزة وهما زنة وهما زنة فليكن
اللام في الأمر تقييداً لمعنى ، وهي من عوامل الجزم في الأفعال ،
ولذلك تسكن فهي نظير الجز في الأسماء ، فهي محمولة على حرف
الجز واللام في "يزيد" و"الزيد" ، في الكسر وفتح هذه اللام لغة لبعض
العرب (٢) .

إذا دخلت ولو العطف وفوره على اللام تشبهت اللام وحرف

العطف وحرف المضارعة بعدها بـ "فعل" المكسور العين مثل "كتف"
فيسكن اللام نحو "فليضرب" و"تقيم" . والنحاة بوجهين هذا بكثرة لام
الأمر مع المضارع ، ولكون اللواو والفاء صلتاً لبعض حروف
الكلمة بعدها ، من حيث عدم إمكان انفصالهما ، أو الوقوف عليهما ،
لكونهما على حرف واحد ، وبهذه اللام المسكنة قرئ في القرآن

١ / ٥٣ . رخصاً فيقولون : وشع ، ٣٢ | ٦ شيعي نيا (٢)

(٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩)

(١) نظر الصبان ٢/ ٤٣٣ - "نلسا" (٢) راجع ص ٥١ : "بشمة" (٨)

(٢) شرح الكافية للرضي ٢ / ٥١٠ . (٣) راجع ص ٥١ : "بشمة" (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩)

الكريم في مثل: ﴿وَيُوفُوا نَدْوَرَهُمْ وَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْمَسْبُوقِ﴾^(١) وهذا كثير في لسانهم عن نظائره فابن نكوان قرأ علي الأصل^(٢).

فإذا دخلت "ثم" علي اللام في نحو "ثم ليفعل" تشبهت بالواو والفاء قبلها فيسكن اللام، ولقد قرأ الكسائي^(٣): ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعْ﴾^(٤)، و﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا قَهْمَهُمْ﴾^(٥).

فلقد وردت القراءة بكسر اللام علي الأصل لكثرة الاستعمال سكنت اللام وأن النحاة يصفونه ويجعلونه قليلاً مع (ثم) ؛ لأن "ثم" كلمة ثلاثية يمكن الوقوف عليها ، فلو سكنت ما بعد اللام لكنت إذا وقفت علي "ثم" تبتدئ بساكن وهو لا يمكن "و" ثم الداخلة علي لام الأمر قليلة في لسانهم من الواو والفاء قبلها^(٦).

ب- فتح عين الأعلام وحقها أن تكسر وعكسه :

"موظب"^(٧) و"موهب"^(٨) و"مورق"^(٩) أعلام جاءت عن العرب فاؤها واواً ومفتوحة العين وهي بوزن مَفْعَل القياس فيها الكسر نحو "الموعِد" و"المورِد" وجاء عكسه وذلك في "مَعْد يَكْرِب" بنوه علي "مَفْعَل" بكسر العين ، وقياسه : الفتح لأنه من معتل اللام "عَدَا" حقه "مَفْعَل"

(١) الحج (٢٩) .

(٢) الإتحاف ٢ / ٢٧٤ .

(٣) المسابق ٢ / ٢٧٢ .

(٤) الحج (١٥) .

(٥) الحج (٢٩) .

(٦) ابن يعيش ٩ / ٢٤ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٤٥ .

(٧) "موظب" : أرض موضع مبرك الإبل ببني سعد (اللسان.وظب) .

(٨) "موهب" : اسم رجل (" اللسان " وهب) .

(٩) "مورق" : اسم رجل (" اللسان " ورق) .

بافتح نحو " المدعى " و " الملهى " و " المشتى " . وتخرج هذه الأعلام عن قياس نظائرها ؛ لأن الأعلام كثيرة في لسانهم (١) .

ولقد نقل العلامة البغدادي عن ابن جني تجويز أن يكون ضم شين " شمس " في شعر تأبط شرا :

إنى لمهد من ثناء وقاصد .: به لابن عم الصدق شمس بن مالك (٢)

جوز أن يكون هذا الضم من وجه التغيير في الأعلام لكثرة دورها عندهم واستعمالها في لسانهم بكثرة (٣) .

ج - إسكان هاء ضمير الغيبة :

الكلمات العربية لا بد من تحرك أولها إلا إذا بدنت بساكن فإننا

نلجأ إلى همزة الوصل حيث يستغني عنها في النطق إذا كان قبلها

كلام ، لكن يستثنون من أوائل الكلمات الضميرين : " هو " ، " هي "

فالأول مضموم الهاء ، والثاني مكسورها فاسكنوا هاءهما إذا وقعت

قبلها اللام وفاء العطف، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿ فَنَهَى

كَالْحِجَارَةِ ﴾ (٤) . وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ (٥) .

ولقد شبهوا " هو " و " هي " مع الحروف قبلها فالأولى شبهوها

" بسرو " بضم الراء . والثانية " بفخذ " بكسر الخاء " فخذ " بإسكانها .

قال سيبويه : " واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة ، وكان

متحركاً سوى ألف الوصل ، فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ، ولم

يتغير إلا ما كان من " هو " و " هي " فإن الهاء تسكن إذا كان ما

قبلها " واوا أو فاء " أو " لاما " وذلك قولك : وهو ذاهب ، و " لهو

خير منك " فهو قائم وكذلك " هي " لما كثرتا في الكلام ، وكانت هذه

(١) ابن يعيش ١٠ / ١١٢ ، وخزانة الأدب ١ / ٢٠١ .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٥٠ ، والخزانة ١ / ٢٠١ .

(٣) انظر الخزانة ١ / ٢٠١ .

(٤) آية (٧٤) من البقرة ، وانظر الإتحاف ١ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٥) العنكبوت (٦٤) .

الحروف الأولى لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحروف فأسكنوا ، فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم ، وصارت تستعمل كثيراً فأسكنت هذه الحروف استخفافاً ، وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف علي حالها " (١) .

وقد فسر سيبويه هذه الظاهرة بكثرة " هو " و " هي " في كلام العرب ، وبأن حرفي العطف واللام قبل الضميرين لا يلفظ بهما إلا مع ما بعدها ؛ من حيث كانت علي حرف واحد لا يمكن انفصاله فصار مع ما بعده ، بمنزلة كلمة واحدة .

وسيبويه يجعل التخفيف لهذين الضميرين غير لازم ؛ لأن كثيراً من العرب يتركون الهاء علي حالها من الحركة كما هو قياسها . وزاد غير سيبويه الهمزة قبل الضميرين في مثل : "أهو عندك ؟ " و "أهي فاطمة ؟" .

يقول ابن يعيش : وقالوا في الاستفهام : "أهو فعل ؟" بإسكان الهاء ، ومنه قول الشاعر زياد بن جمل بن سعد بن عميرة :
فقلت للطف مرتاعاً فأرقني : فقلت : أهي سرت أم عادني حلم ؟ (٢)
فإسكان الهاء في الشعر كأنه شبهها بنحو "كتف" ، فالعلة هنا وهي مخالفة الأصل كثرة الاستعمال ، ولكن الواو والفاء واللام أكثر استعمالاً قبل الضميرين لذا كان إسكان الهاء معها أكثر منه مع همزة الاستفهام (٣) .

(١) الكتاب ٤ / ١٥١ .

(٢) انظر ديوان الحماسة أبي تمام بشرح التبريزي ٢ / ١٥٦ ،
والجاربردي ١ / ١٦٧ .

(٣) انظر ابن يعيش ٩ / ١٣٩ ، ١٤٠ .

ولو كان بدل الواو والفاء، ثم لم يحسن إسكان الهاء في الضميرين وقد جاء هنا أكثر في ثم؛ لأنه بني علي أكثر من حرف، فكانها منفصلة مما بعدها، ولذا كان أكثر القراء، علي تحريك الهاء من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾^(١) فيه قرأ الكسائي وقالون وأبو جعفر، والباقون بتحريك الهاء علي الأصل^(٢).

وقرأ بالتخفيف في الضميرين بعد الواو والفاء واللام ووافقهم الحسن واليزيدي^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَوْحٍ لَّكُمْ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فِي كَالْحِجَارَةِ﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾^(٦).

والخلاصة أن الضميرين هو وهي بعد الحروف اللام والفاء والواو الأصل قبل التمكن والقياس للحركة، ولأن العرب استعملت هذين الضميرين كثيراً بعد الحروف السابقة فكان التخفيف لكثرة الاستعمال والتغيير هذا ليس واجبا ولكنه جائز.

(١) القصص (٦١).

(٢) أنظر الإتحاف ١ / ٣٨٤.

(٣) السابق ١ / ٣٨٣.

(٤) البقرة (٢١٦).

(٥) البقرة (٧٤).

(٦) آل عمران (٦٢).

د- يابى يكسر فيه حرف المضارعة :

القياس في الفعل "أبى" "يابى" مخالفة عين الماضي وعين المضارع ولكنه شذ عن القياس لفتح عينه في الماضي والمضارع .
والعرب يكسرون حرف المضارعة من الثلاثي إذا كان ماضيه مكسور العين، نحو تَعَمَّ و تَعَمَّ و "اعلم" بكسر ما عدا الياء هذا ما عدا أهل الحجاز .

ولم يكسر العرب الياء في أول المضارع إلا إذا كان فؤوه واوا " يوجل " لاستئقالتهم الواو بعد الياء ، فكرهوا قلب الواو ياء من غير كسر ما قبلها ، فأجازوا الكسر مع الياء أيضا لتخفيف الكلمة التي كثر استعمالها بقلب الواو ياء^(١) .

ولقد كسر العرب حرف الياء في أول " يابى " للشذوذ في فتح عين مضارعه، وجعوه لمكسور عين الماضي، وكسر حرف المضارعة .

وعلل لذلك سيبويه بقوله: "وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم، ويجسرون عليه" (٢) .

هـ- حركة نون (من) قبل (أل) :

إذا التقى ساكنان ولم يكن أولهما مدا فالأصل فيه أن يحرك الأول منهما بالكسر نحو (قاتلت الأمة) و(قامت الرجال) ويطلون لذلك بأن الكسرة لا تكون إعرابا إلا ومعها التنوين وما يقوم مقامه من الإضافة أو الألف واللام ، وقد تكون الضمة والفتحة إعرابا ولا تنوين معهما ، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بما لا يتوهم أنه إعراب ، وذلك هو الكسر .

(١) شرح الشافية للرضي ١ / ١٤١ .

(٢) الكتاب ٤ / ١١٠ ، ١١١ .

كما أنهم يعللون لذلك أيضا بأن الجزم مختص بالأفعال، فصار نظير الجر في الأسماء، لأنه اختص كل منهما بقبيل من الكلمات، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حركناه بحركة نظيره وهي الكسرة^(١).
وعلي ذلك فاتك تجد نون من " وهي ساكنة إذا تبعها ساكن نحو (أخذت من ابنك) و(خرجت من المسجد) فيجب علي القياس كسر نونها.

لكن العرب فتحوا نون "من" قبل اللام المعرفة سواء كانت اللام مظهرة أو مدغمة ، في مفرد كانت أو في جمع ، فطوا ذلك بعدولهم عن القياس الذي هو الكسر ، لأن هذا كثر في كلامهم ، وهو من باب كثرة الاستعمال ويتضح ذلك بالأمثلة "من" الرجل "من" الله "من" المسلمين.

وما فيه الألف واللام كثير في كلامهم وعدلوا إلى الفتح الذي هو أخف عليهم^(٢).

يقول ابن يعيش: (إن كثرة الاستعمال شطر علة فتح نون "من" ولام "أل" جاء علي القياس بالكسر وهو (إن الله) و(عد للرجل) و(صل ابنك)، فجاجعوا بذلك الأصل؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة الأول)^(٣).

و-فتح "أين" و "كيف" :

إن الفتح هنا في هذين للتخفيف من ثقل الكسرة آخر الكلمتين بعد الياء ، ولقد جاء هذا التخفيف من كثرة الاستعمال ، ولقد شبه سيبويه فتح نون "من" قبل "أل" ب"أين" و"كيف" من الحق "من الخير" كما نقول "كيف حالك؟" و"أين الكتاب؟"^(٤).

(١) انظر ابن يعيش ٩ / ١٢٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) السابق ٩ / ١٣١ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٥٤ .

يقول السيوطي: (إنما بنيت "أين" علي الفتح لكثرة الاستعمال ؛ إذ لو حركت بالكسر علي أصل التقاء الساكنين لإتضاف ثقل الكسر إلي ثقل الياء التي قبل الآخر ، وهي مما يكثر استعماله ، فكان يؤدي ذلك إلي كثرة استعمال الثقيل، يبين لك أن كثرة الاستعمال أوجب فتح "أين": أنهم قالوا "جبر" فحركوا بالكسر علي أصل التقاء الساكنين، واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال؛ لأنها لا تستعمل إلا في القسم، وهي - مع ذلك - من نادر القسم^(١) فكثرة الدوران واضحة وجلية في فتح نون "أين" مع أن هذا الفتح شاذ؛ لأن الأصل الكسر، لأن نون أين تكسر وكسرها ثقيل بعد الياء وقبل الـ والصورة هذه هي القياس؛ لأن العرب لم تستعملها كثيراً بخلاف الفتح فقد استعمله العرب، وكان مخففاً لذلك.

وهنا يقول ابن يعيش - شارحاً معنى كثرة "أين" في الاستعمال :- (وأما "أين" من ظروف الأمانة والغرض به الإيجاز والاختصار، وذلك أن سقلا لو سئل عن مستقر "ريد" فقال: أفي الدار زيد، أو المسجد زيد ؟ - والأمانة غير منحصرة - لو ذهب يعدد مكاتنا لقصر عن استيعابها، وطال الأمر عليه، فجاجعوا بـ"أين" مشتملاً علي جميع الأمانة، واقتضى الجواب من أول مرة، ووجب أن تبني علي السكون لوقوعها موقع همزة الاستفهام، إلا إنه التقى في آخره ساكنان ، فحرك النون لاجتماعهما ، وفتح طلبا للخفة ، واستثقالاً للكسرة بعد الياء، فأثروا تخفيفها لكثرة دورها وسعة استعمالها^(٢) .

وخلاصة القول : إن "أين" دائرة كثيراً في لغة العرب ، وهي موجزة للمعاني الكثيرة كما مر، وذلك إذا سألك سائل وقال لك "أين

(١) الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣

(٢) ابن يعيش ٤ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

زيد" أمستقر في البيت أمستقر في المسجد، أمستقر في الشارع
أمستقر في المصنع أمره (١) .

وأن حق "أين" أن تبني علي السكون ولكنها تفتح للتخلص من
ثقل الكسر بعد الباء بما كثر دورة في اللسان العربي ، وكذلك ما
قلناه في "أين" تقوله في "كيف" ولقد تحقق التخفيف للعتين الأولى كثرة
الاستعمال والثانية الهروب من ثقل الكسر بعد الباء (٢) .

ز- ضم ميم " من " في القسم

تعدي "من" فعل القسم المحذوف إلي المقسم به لفظ "ربي" فبعض العرب
تقسم بمن بضم "الميم" وجعلوها بمنزلة الواو في القسم ولا يدخلون
"من" هذه في غير "ربي" كما لا يدخلون التاء في غير لفظ الجلالة (٣) .
ولا يضمون في "من" إلا هنا فقط كما لا تدخل الفتحة في "لـدن"
إلا مع غدوة (٤) .

فشبهوا الضم في ميم "من" في القسم بفتح "غدوة" بغير "لـدن"
فالتغيير الذي وقع وهو الضم في الميم في "من" إنما جاء من كثرة
الاستعمال؛ ولأن الضم والميم إنما هما متأخيان؛ لأنهما من مخرج
واحد وهو الشفتان .

فالميم في "من" الجارة مكسورة في غير القسم ، فلما كانت من
هذه مع القسم الكثير الاستعمال جاز مع كسرهما ضمها .

ج- فتح المنادي المستحق للكسر:

المنادي يبني علي الضم إذا كان علماً مفرداً ووصف بكلمه "ابن"
أو "ابنة" المضافين إلي علم أو كنية ، أو لقب في نحو "يا محمد بن
علي" "يا جعفر بن أبي طالب" "يا هند بنت عتبة" .

(١) السابق ٤ / ١٠٩ .

(٢) ابن يعيش ٤ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٣) الكتاب ٣ / ٤٩٩ .

(٤) ابن يعيش ٨ / ١٠٠ .

ومع هذا فن للعرب قد أجازت في المنادي في الأمثلة السابقة وجهاً آخر هو لفتح إبتاعاً لنون "ابن" و"ابنة" وهذا الإبتاع موغل في الغرابة إيغال هذا المنادي في كثرة الاستعمال .

وتفسر الغرابة بما يلي : إن حق الصفة أن تتبع موصوفها، وهنا قد تبع الموصوف - وهو المنادي - صفته .

والإيغال في كثرة الاستعمال: أن هذه العبارة اجتمع فيها المنادي وهو كثير الاستعمال وكذلك أن كلمتي "ابن وابنة" تأتيان صفة دائماً ، لعلم أو صفة لكنية أو للقب^(١) .

يقول ابن يعيش : " لأنهم لما أضافوا "ابنا" كأنهم قد أضافوا ما قبله ، ولذلك من شدة اتعقادهما شبه سيبويه حركة الدال من " زيد " بالراء من "امريء" ، فكما أن الراء من " امريء " تابعة للهمزة، كذلك اتبعوا الدال من " يا زيد بن عمرو" النون من " ابن "؛ لان الصفة والموصوف كالصلة والموصول، والمضاف إلي تلك: كثرة الاستعمال فقوى الاتحاد ، ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الأول .

(١) انظر ابن يعيش ٥/٢ .

مراجع البحث

- * القرآن الكريم :
- * إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ احمد بن محمد البناء (علم الكتب) .
- * الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي (دار الكتب العلمية ، بيروت) .
- * الاقتراح في أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي (تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم) .
- * البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (دار الفكر للطباعة والنشر،بيروت) .
- * تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للإمام محمد بن مالك ، تحقيق محمد بركات (دار الكتاب العربي للطباعة والنشر)
- * التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري(عيسى الحلبي)
- * حاشية للشيخ محمد الأمير علي"المغني"(دار إحياء الكتب العربية) .
- * حاشية الصبان علي شرح الأشموني (دار إحياء الكتب العربية)
- * حاشية للشيخ ياسين العليمي علي التصريح (عيسى الحلبي)
- * خزائن الألب ولب لباب لسان العرب للشيخ عبد القادر البغدادي (الختجي) .
- * الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار (دار إحياء الكتاب العربي) .
- * ديوان أبي نواس : شرح الأستاذ علي قاعود (دار الكتب العلمية ، بيروت)
- * ديوان الأعشى (دار بيروت للطباعة والنشر) .
- * ديوان لمريء القيس (المكتبة الثقافية . بيروت) .
- * ديوان الحماسة (لأبي تمام . شرح التبريزي) .
- * الروض الأنف للإمام السهيلي (مكتبة الكليات الأزهرية) .

- * شرح شافية ابن الحاجب : للإمام محمد بن الحسن الاسترأبادي الرضي (دار الكتب العلمية . بيروت) .
- * شرح شواهد الأشموني: للإمام العيني (دار إحياء الكتب العربية) .
- * شرح شواهد الشافية : للشيخ عبد القادر البغدادي (دار الكتب العلمية . بيروت)
- * شرح كافية ابن الحاجب : للإمام محمد بن الحسن الاسترأبادي الرضي (دار الكتب العلمية . بيروت) .
- * شرح المفصل لابن يعيش (مكتبة المتنبى بالقاهرة) .
- * صحيح مسلم (دار إحياء الكتب العربية) .
- * فصيح ثعلب : شرح الدكتور عبد المنعم خفاجي .
- * كتاب سيبويه : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام هارون (الخاتجي بالقاهرة) .
- * الكشاف : لجار الله محمود بن عمر الزمخشري .
- * لسان العرب : لابن منظور (دار المعارف) .
- * مجمع الأمثال : لأبي الفضل احمد بن المدائني ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (عيسى الحلبي) .
- * معجم البلدان لياقوت الحموي (دار صادر ، بيروت) .
- * معني اللبيب عن كتب الأعراب : للإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري (دار إحياء الكتب العربية) .
- * المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) .
- * منهج السالك إلى ألفية ابن مالك : للشيخ الأشموني (دار إحياء الكتب العربية) .
- * المتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي (دار الآفاق الجديدة بيروت) .